العدد: 510

من 25 إلى 31 ماي 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵟ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس - المدير المسؤول : جمال براجع - مدير النشر: الحسين بوسحابي - رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الثروة المائية بالمغرب بين توالي سنوات الجفاف، جشع الرأسمال وسوء التدبير

ضيف العدد: **سعد مرتاح**

الطبقة العاملة ودورها في التغيير المنشود 2

أي نظام أساسي جديد لنساء ورجال التعليم؟ 6

القمة 32 للجامعة العربية: قرارات تحت طائلة قانون قيصر الموسع 12

الإعلام البديل المناضل: أي دور للشباب؟ 13

كلمة العدد

التطبيع جريمة سياسية بإصرار مسبق

ما نعنيه بالتطبيع هو مختلف العلاقات التي يقيمها النظام القائم ببلادنا ومعه جميع الاطراف المغربية مع الكيان الصهيوني ومختلف ممثليه وخدام مصالحه. ترمي هذه العلاقات الى الاعتراف بشرعية وجود هذا الكيان وب "حقوقه" التي اغتصبها من شعب فلسطين وبترسيم علاقات التعاون المشترك بين الدولة وهذا الكيان ضدا على مطامح شعبنا في التحرر من السيطرة الامبريالية ووضعية الاستعمار الجديد وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

علاقات التعاون مع الكيان الغاصب ليست وليدة اليوم، بل كانت من ثوابت سياسة النظام منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي. الجديد فيها اليوم، هو خروجها للعلن وتعميمها بشكل شامل.كل مكونات الشعب ببلادنا تعتبر التطبيع جريمة سياسية في حق الشعب الفلسطيني لان النظام القائم منح المصداقية للسياسات الصهيونية المطبقة ضد إرادة الشعب الفلسطيني المكافح من اجل استقلاله وحقه في تقرير المصير. كما تعتبر القوى المناضلة ببلادنا التطبيع جريمة سياسية في حق شعبنا لأنه تم الزج ببلادنا في تحالف بغيض إلى جانب الكيان والامبريالية الأمريكية والأنظمة الرجعية ضد إرادة شعوب منطقتنا التي تكافح من اجل تقرير مصيرها ومن اجل استكمال معارك الاستقلال والتحرر الوطني.

يعلم النظام القائم بقبح الجريمة التي يرتكبها وبخطورتها على مستقبل شعوب منطقتنا التي ربطتها علاقات الأخوة والانصهار التاريخي في النضال من اجل مستقبل مشرق ومشترك تتحقق فيه كل الطموحات المشروعة والتي قامت عراقيل عديدة من اجل إجهاضها ومنها غرس شوكة الكيان الصهيوني في خاصرة منطقتنا.إن الأنظمة القائمة بمنطقتنا تعلم ان مستقبلها مرتبط بدرجة علاقتها بهذا الكيان الصهيوني المجرم.لذلك نراها تسارع من اجل الإذعان والخنوع لاملاءاته وأوامر راعيته الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى يتم تعويم مسؤولية هذه الجريمة السياسية يسعى النظام القائم ببلادنا إلى دفع كل مكونات الدولة للانخراط كل من موقعها ومن تخصصها لتشارك في التطبيع وتتحمل جزء من المسؤولية في الجريمة. بات مقياس الولاء للنظام هو درجة الانخراط في التطبيع. بات مقياس الانتماء للوطن وللإجماع الوطني، هو درجة المساهمة في التطبيع. بات باب الترقي الاجتماعي وسهولة الحصول على المنافع وإكراميات الريع السياسي هو درجة خدمة التطبيع.

فإذا كانت الأغلبية المزعومة، قد ساهمت في نقل التطبيع من خانة السر إلى العلن فان ما يسمى المعارضة بالبرلمان رفضت أن تهمش وان يقال عنها انها لم تشارك في التطبيع. بل هي تزايد على الأغلبية المخزنية بأنها ستلعب دور السفير شعبيا وخارجيا لتدعم الكيان الصهيوني المحاصر في بعض الأوساط اليسارية والتقدمية.

أمام هذه الوضعية المتفاقمة في الساحة السياسية ببلادنا والتي أصبح موضوع التطبيع شانا داخليا يمس بالدرجة القصوى طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسات المطبقة والاختيارات الكبرى للنظام القائم يلزمنا التأكيد بان مناهضة التطبيع وتجريمه لم يعد موضوعا خاصا بالعلاقات الخارجية والاهتمام بشؤون شعوب بعيدة جغرافيا عن حدود بلادنا.إن التطبيع أصبح بفعل ما يحققه للأنظمة المطبعة مع الكيان الصهيوني هو الموجة الجديدة من سياسة الاستعمار الجديد انه يوفر الحماية الجديدة التي طبقت في السابق والتي بواسطتها طبقت سياسة الاستعمار الجديد كانت الأنظمة والنخب المحلية هي الراعية والضامنة للمصالح الاستعمارية في ظل موجة الكفاح التحرري الذي خاضته الشعوب ساعتها. نفس الخطة تطبق اليوم لإجهاض السيرورات الثورية المندلعة بمنطقتنا منذ شرارة البوعزيزي بتونس.

فضح طبيعة الجريمة السياسة التي يشكلها التطبيع والنضال من اجل تجريم كل المطبعين ومن اجل تحصين نضالات وكفاح شعبنا من تسرب كل القوى المطبعة علنا وسرا،يعتبر اكبر واجل خدمة نقدمها لشعبنا ومعه الشعب الفلسطيني المكافح.

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، - الشقة رقم 3 - حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة: 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الطبقة العاملة ودورها في التغيير المنشود

شارك الرفيق "جمال براجع" الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي،بمداخلة تؤطر الندوة السياسية التي نظمها فرع الحزب بمكناس بحضور تنظيمات نقابية،حقوقية،جمعوية وسياسية وبحضور كبير للمناضلات والمناضلين عامات وعمال شركة سيكوم الذين يواصلون اعتصامهم بصمود منذ مدة طويل.ونظرا لأهمية الندوة والنقاش الذي رافقها،نعمم المداخلة بتركيز على قراء جريدتنا الأعزاء.

1 – مفهوم الطبقة العاملة.

– الطبقة العاملة/ البروليتاريا هي الطبقة المنتجة داخل المجتمع للسلع والخدمات.

– تعيش على بيع قوة عملها للرأسماليين/ البرجوازيين مقابل أجر، وتنتج فائض القيمة او تساهم في تحقيقه (التمويل-البيع-النقل...) وفي إنتاج وصيانة قوة العمل (التغذية-التعليم-الصحة-النظافة- الترفيه...).

– تنتج الطبقة العاملة السلع والخدمات ضمن علاقات الانتاج الرأسمالية.لكنها لا تستفيد من نتاج عملها الذي يسرقه الرأسمالي في شكل فائض قيمة-شرح- بحكم ملكيته لوسائل الانتاج.مما يجعل هذه العلاقات استغلالية.

– وهكذا يراكم الرأسمالي الأرباح والثروات، بينما يراكم العامل الفقر والشقاء والبؤس والأمراض، ويصبح مستلبا ومغتربا في حياته حيث يصبح عمله مصدر شقاءه وعذابه.فالرأسمالي ن وكما وصفه كارل ماركس في كتابه رأس المال، بمصاص الدماء الذي لا يحيا إلا بامتصاص المزيد من الدماء/ أي المزيد من استغلال العامل.

– ظهور الطبقة العاملة ارتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها أوربا خلال القرنين18و19 والتي أرست أسس نمط الانتاج الرأسمالي والذي سينتقل في أواخر القرن19 وبداية القرن 20 إلى مرحلته الامبريالية الاستعمارية.

– وخاضت الطبقة العاملة في اوربا صراعات سياسية واقتصادية قوية ضد البرجوازية، وافرز هذا الصراع الفكر والحركات الاشتراكية والنقابات العمالية.وساهم ماركس ورفيقه انجلز بمد الطبقة العاملة بأهم سلاح لمواجهة البرجوازية ألا وهو سلاح الفكر والوعي الاشتراكي بالإضافة إلى التنظيم السياسي.

– وثبت علميا وتاريخية صحة الفكر الماركسي بشأن الثورة البروليتارية/العمالية بنجاح الثورة البولشفية الروسية بقيادة لينين والثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ والثورة الكوبية.

– ارتبط ظهور الطبقة العاملة بالمغرب أساسا بالغزو الاستعمار بعد توقيع السلطان عبد الحفيظ لمعادة الحماية الخيانية في 2012، حيث فرضت علاقات الانتاج الرأسمالية، وإدماج الاقتصاد المغربي ضمن هذه العلاقات كاقتصاد تابع موجه لخدمة الأسواق الأوربية وخصوصا الفرنسية وكسوق لمنتجاتها واستثماراتها. وهكذا ظهرت الطبقة العاملة المنجمية والصناعية والزراعية والخدماتية.

– أوال الطبقة العاملة المغربية جلها من فلاحي البوادي بعدما سلبت أراضيهم وتمت بلترتهم.

2 – دور الطبقة العاملة في التغيير.

– لماذا الطبقة العاملة هي المؤهلة للتغيير دون غيرها؟

– الطبقة العاملة هي الطبقة المؤهلة لتحقيق التغييرالجذري الحقيقي دون غيرها من الطبقات.

– ويعود ذلك إلى موقعها في علاقات الإنتاج الرأسمالية كطبقة تنتج ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدماتن بينما باقي الطبقات تستفيد من هذا الانتاج إما فيعبر الاستحواذ عليه في شكل فائض القيمة من طرف للطبقة البرجوازية، أو عبر استهلاكه بالنسبة للطبقات والفئات الوسطى.

– وبحكم العلاقة الاستغلالية التي تجمع الطبقة البرجوازية بالطبقة العاملة يصبح التناقض والصراع بين الطبقتين تناحريا لا يمكن حله إلا بالثورة العمالية واقامة نظام اقتصادي واجتماعي بديل للرأسمالية يكون فيه السلطة ووسائل الانتاج في ملك المنتجين/ات الأحرار/ئر.هذا المجتمع هو المجتمع الاشتراكي الذي ما هو سوى مرحلة انتقالية نحو المجتمع الشيوعي الخالي من الاستغلال والطبقية.مجتمع الوفرة والحرية.

– ماذا نقصد بالتغيير؟

– نقصد بالتغيير التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي.

– سيكون وطنيا لأن هدفه هو إقامة نظام وطني ينهي مع التبعية ومظاهر السيطرة الامبريالية الاستعمارية على بلادنا على كافة المستويات، استرجاع المناطق المحتلة من طرف اسبانيا – سبتة ومليلية والجزر الشمالية المحتلة- وبناء اقتصاد وطني متحرر وموجه بالدرجة الأولى لخدمة الحاجيات الأساسية للشعب المغربي لضمان عيشه الكريم.

– سيكون ديمقراطيا لأن هدفه هو إقامة السلطة الشعبية التي تضمن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويضمن تطور كل مكونات هوية الشعب المغربي.

– سيكون شعبيا لأنه من صنع الجماهير الشعبية (عمال وفلاحين فقراء وحرفيين وكادحين وتجار صغار و موظفين صغار...) وفي خدمة هذه الجماهير التي يجب أن تتحكم فيه عبر الانتخاب الحر والنزيه لمثليها في إطار المجالس الشعبية مع إمكانية عزلهم في أي لحظة في حالة تقاعسهم أوفشلهم أو تبني ممارسات ضارة...

ولكي ينجح هذا التغيير لابد وأن تقوده الطبقة العاملة، في إطار تحالفها مع الطبقات الشعبية، لأنها هي الوحيدة التي من مصلحتها أن تذهب به إلى نهايته، أي القضاء على أساس الاستغلال، أي النظام الرأسمالي، لأنها بذلك تحرر نفسها وتحرر معها المجتمع بأسره، وتعطي لهذا التغيير أفقه الاشتراكي.

فكيف لها تحقيق ذلك؟

3 – كيف يمكن للطبقة العاملة قيادة التغيير وضمان نجاحه؟

– لكي تنجح الطبقة العاملة في قيادة وإنجاز التغيير لابد لها من امتلاك الوعي الطبقي.أي لابد أن تكون واعية بمشروعها المجتمعي والسياسي كطبقة وحيدة قادرة على مواجهة وهزم الرأسمالية. وهذا المشروع هو المشروع الاشتراكي.ولن يمكن لها ذلك إلا بالاستيلاء على السلطة السياسية ونزعها من البرجوازية.

– ولن تنجح الطبقة العاملة في مواجهة الاستغلال والتغول الرأسمالي و انجاز مهامها بامتلاك أداتين أساسيتين:

– النقابة كأداة للنضال الاقتصادي:

من أجل مواجهة الاستغلال وانتزاع المكتسبات لتوفير شروط أفضل لبيع قوة العمل.بالإضافة إلى كونها مدرسة للنضال واكتساب الوعي الطبقي والخبرات وقيم التضامن والتآزر والوحدة والديمقراطية ...

وهذا ما يفرض تحرير العمال/ات للنقابة من سطوة وتحكم البيروقراطية، التي تعتبر تاريخيا أداة البرجوازية وسط ط ع للسيطرة عليها وتحريف وعيها لضمان تأبيد الاستغلال مقابل الفتات التي تلقي به لها.

– الحزب كأداة للنضال السياسي :

الحزب المستقل للطبقة العاملة/حزب الطبقة العاملة هو الكفيل بتنظيم الطبقة العاملة وقيادتها في صراعها الطبقي ضد البرجوازية.لأنه هو الذي يحولها من طبقة مشتتة غير واعية ومستلبة الوعي إلى طبقة منظمة واعية بنفسها وبمهمتها التاريخية في القضاء على الاستغلال والاستلاب الرأسمالي، وبالتالي في تحرير نفسها وتحرير المجتمع ككل. وخاصة في وقتنا الحالي حيث تحولت الرأسمالية في مرحلتها النيوليبرالية المتوحشة إلى وحش كاسر يقود العالم إلى الحروب والمجاعات والأوبئة وتدمير البيئة... وبالتالي إلى الدمار والفناء.

فالعالم يشهد حاليا تطورا هائلا غير مسبوق في قوى الانتاج يمكن أن يوفر للبشرية جمعاء شروط العيش الكريم والغذاء الكافي، لكن هذا التطور يصطدم بعلاقات الانتاج الرأسمالية حيث يوجه ذلك التطور لتحقيق الأرباح والثورات لصالح حفنة من الاحتكارات الرأسمالية التي تتحكم في الدول والمؤسسات العلمية والإعلامية...

خلاصة

فلا مناص للطبقة العاملة وحلفائها من تنظيم نفسها وامتلاك أدوات نضالها، وفي مقدمتها حزبها السياسي المستقل الذي أصبح الآن ضرورة ملحة وذات راهنية قصوى في ظل تغول النظام المخزني و الرأسماليين.

وهنا لابد من التذكير بشعار الطبقة العاملة الخالد : "يا عمال العالم وشعوبه اتحدوا ضد رأس المال رمز الاستغلال".

لا بديل عن المقاومة الشعبية

أولاد تايمة

عاملات وعمال SOFIA SUD يحتجون

نظم الفرع الاقليمي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بأولاد تايمة إقليم تارودانت يوم الخميس 18 ماي 2023 ابتداءا من الساعة الخامسة مساءا(17:00) وقفة احتجاجية أمام تعاونية صوفيا سود SOFIA SUD احتجاجا على توقيف 160 عاملة موسمية منذ غشت 2021 اللاواتي دخلن في اعتصام مفتوح منذ مايزيد على سنة أمام مقر هذه التعاونية الكائن بتراب جماعة سيدي بوموسى على الطريق الوطنية رقم 08 الرابطة بين أكادير وتارودانت، حيث أقدمت إدارة هذه التعاونية على توقيف وتغيير نشاطها الفلاحي المرتبط بتلفيف الحوامض والخضر و الاقتصار فقط على استئجار وكراء مخازنها المكيفة من أجل تخزين البطاطس مما جعلها تستغني عن خدمات 160عاملة موسمية (تصل أقدمية بعضهن لعشرين سنة)، و تشغيل فقط 54 عامل رسمي الذين بدورهم لم يتوصلوا بأجورهم لأزيد من خمسة (05) أشهر مما دفعهم لرفع دعوى قضائية خاصة بأداء الأجور.

وتأتي هذه الوقفة الاحتجاجية كخطوة نضالية تصعيدية للفرع الاقليمي للجامعة الوطنية. ق. الفلاحي من أجل إيجاد حل لهذا المشكل الاجتماعي الذي يظهر أن التعاونية تهدف الى استغلال عامل الوقت وممارسة شتى أشكال الابتزاز و التسويف وخرق قانون الشغل أمام أنظار السلطات المحلية والشغلية.

وحسب المعطيات المتوفرة فإن رئيس مجلس ا لتعاونية قد صرح في اجتماع سابق رغبتهم في بيع وتفويت هذه التعاونية وهو الأمر الذي يطرح ضرورة النضال من أجل ضمان حق استمرارية تشغيل العاملات والعمال في تعاونية أفنوا زهرة حياتهم في بنائها وتطويرها واستمراريتها في الوجود إلى اليوم.

وتجذر الاشارة الى أن السلطات المحلية قد أبلغت الفرع الإقليمي لنقابة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باستدعاء أطراف النزاع لحضور اجتماع اللجنة الاقليمية للبحث والمصالحة يوم الاربعاء 24 ماي 2023 على الساعة 11:00 صباحا بمقر عمالة إقليم تارودانت.

وفي انتظار ما سيسفر عنه هذا الاجتماع يبقى التضامن و التآزر وتصعيد أشكال الاحتجاج والنضال السبل الكفيلة لضمان انتزاع الحقوق والحفاظ على المكتسبات.

اشتوكة أيت باها

استمرار اعتصام مواطنين أمام جماعة أيت اعميرة

تستمر ساكنة مجموعة من الدواوير بجماعة أيت اعميرة (دوار العرب/دوار أحمر/دوار الجاموض) في اعتصامها منذ 05 ماي 2023، حيث قرر مجموعة من الشباب الدخول في اعتصام مفتوح احتجاجا على المشاكل البيئية المتمثلة في مخلفات الواد الحار وتأثيره على الصحة العامة إضافة الى البنيات التحتية المتدهورة نتيجة الإهمال والتهميش لهذه الدواوير.

وبموازاة مع هذا الإعتصام يتم تنفيذ وقفات احتجاجية بشكل منتظم من طرف الساكنة، و قد نفذت ساكنة هذه الدواوير وقفة احتجاجية مساء اليوم الجمعة 19 ماي 2023 ابتداءا من الساعة السادسة والنصف (18:30) رفعت خلالها شعارات منددة بالوضع ومستنكرة عدم استجابة المجلس الجماعي و السلطات المحلية والاقليمية لمطالب الساكنة وعدم فتحها لباب الحوار الجدي والمفضي لنتائج ملموسة.

صفرو

اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي المناضل عزالدين باسيدي تصدر بلاغا إلى الرأي العام

عقدت اللجنة صباح يوم الأحد 21 مايو 2023 بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا حضره أغلب مناضلي الهيآت السياسية والنقابية والحقوقية المكونة للجنة.

وهكذا وبعد تقييم أداء وعمل اللجنة منذ ميلادها إلى غاية إطلاق سراح الرفيق عزالدين باسيدي يوم 16 أبريل 2023، واستحضارا ايضاً لروح المسؤولية والانضباط والجدية التي أبان عنها وجسدها مناضلو ومناضلات مكونات اللجنة،

واستحضارا لمعركة فلاحي زاوية سيدي بنعيسى ولمطالبهم العادلة والمشروعة ولباقي الحركات الاجتماعية بمدينة صفرو ومحيطها،

ومن أجل تدارس إمكانية الاستمرار الواعي والمسؤول في العمل المشترك على أرضية ملفات مختلفة ومتنوعة فقد تقرر عقد اجتماع تقريري يوم الأربعاء 24 ماي 2023 إبتداء من الساعة 7 مساء بمقر كدش..

وفي هذا الصدد، أكد الجتمعون على ما يلي:

- تجديد التحية النضالية للرفيق عزالدين باسيدي على صموده وهو وراء القضبان كضريبة انتماء إلى خط الجماهير/خط المقاومة والكفاح (معركة الأمعاء الخاوية،اصدار بيانات،مقاومة الاستفزازات...)

- تجديد التحية والتقدير لكل أعضاء وعضوات اللجنة ولكل المناضلين والمناضلات كل من موقعه

وكل حسب مسؤوليته في إطار تجسيد كل الأشكال والخطوات التي كانت تهدف الى دعم المعتقل السياسي.

- تجديد التقدير والاحترام لعائلة باسيدي ولفلاحي وسكان زاوية سيدي بنعيسى لما أبانوا عنه من وفاء واخلاص لإبنهم المناضل عزالدين باسيدي وهو رهن الاعتقال.

-تجديد الشكر والامتنان لأعضاء هيأة الدفاع التي آزرت الرفيق منذ اعتقاله إلى غاية آخر جلسة له بمحكمة الاستئناف حيث تم تأييد الحكم الإبتدائي (شهران سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 5000 درهم).

وفي الاخير عبر الحاضرون في الاجتماع عن استعدادهم الاخلاقي والنضالي للمضي قدما في إتجاه الحفاظ على الوحدة النضالية التي جسدتها اللجنة إبان اعتقال الرفيق باسيدي مع العمل الجاد والمسؤول من أجل تطوير الأداء والانفتاح على كل القوى والطاقات المناضلة للتصدي الجماعي والمنظم لتغول الفساد والدفاع عن حق المواطنين والمواطنات في العيش الكريم.

حرية كرامة عدالة اجتماعية

النقابة الوطنية للمياه والغابات تدعوا إلى المشاركة في الإضراب الوطني

عقدت اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للمياه والغابات التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش)، اجتماعا استثنائيا موسعا شارك فيه ممثلون عن مختلف الجهات والمصالح المركزية وجميع فئات موظفي الوكالة، استعرضت خلاله اللجنة مراحل الإعداد للمؤتمر الوطني التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، ومسلسل المشاورات بين مكونات التنسيقية الوطنية للهيئات الغابوية حول اوضاع العاملين في الوكالة والحوار الاجتماعي فيها، وتتبعت سير تنفيذ إدارة الوكالة الوطنية للمياه والغابات، لالتزاماتها بصرف التعويضات الجزافية عن التنقل، كما كان متفقا عليه مع المدير العام للوكالة، بدءا بالمصالح المركزية في شهر أبريل الجاري ثم الشروع في اتخاد التدابير اللازمة لصرف هذه التعويضات في نهاية شهر يونيو المقبل لفائدة موظفات وموظفي المصالح الخارجية للوكالة، كما تدارست اللجنة الإدارية مضامين الدورية حول الرخص الاستثنائية ومآل محضر اجتماع النقابة مع المدير العام في 16فبراير الماضي.

وفي ختام هذا الاجتماع عبرت اللجنة الإدارية على المواقف التالية:

- استنكارها ورفضها التام لاستمرار تأخير صرف التعويضات، خلافا لالتزامات المدير العام للوكالة؛

- رفضها لمضامين المذكرة رقم 2181 الصادرة في 9 ماي الجاري وخصوصا الفقرة حول الرخص الإدارية الاستثنائية وملحقها، لأنها جاءت في بعض جوانبها مخالفة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، علما أن هذه الرخص تعد حق بقوة القانون، قبل إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

وبهذه المناسبة فإن اللجنة الإدارية:

- تطالب مدير الرأسمال البشري واللوجيستيك، بالكف عن استهداف مكتسبات الموظفين/ات وسحب المذكرة المشار إليها أعلاه لأنها تضرب حقوقا مكتسبة للموظفين؛

- تطالب المدير العام للوكالة بالتعجيل بصرف التعويضات الجزافية في المصالح المركزية والخارجية تنفيذا لوعوده؛

- تدعو اللجنة الإدارية عموم موظفات وموظفي الوكالة للاحتجاج الوحدوي وفق البرنامج التالي:

- حمل الشارة يومي الأربعاء والخميس 17و18 ماي الجاري في جميع المديريات المركزية والمصالح الخارجية للوكالة؛

- تنفيذ وقفات إنذارية صباح يوم الخميس 18ماي الجاري أمام المقر المركزي ومقرات المديريات الجهوية والإقليمية للوكالة؛

- حمل شارة الاحتجاج يومي الثلاثاء والأربعاء23و24ماي الجاري في مختلف المديريات المركزية والمصالح الخارجية للوكالة؛

-تنفيذ إضراب وطني عن العمل يوم الخميس 25 ماي الجاري في كافة المديريات والمصالح المركزية والخارجية للوكالة مع تنظيم وقفة مركزية أمام مقر الوكالة الوطنية للمياه والغابات بالرباط في نفس اليوم 25 ماي؛

وبهذه المناسبة تدعو اللجنة الإدارية للنقابة، عموم موظفي القطاع من مهندسين ومتصرفين وتقنيين ومساعدين إداريين ومساعدين تقنيين، نساء ورجالا، للمشاركة الواسعة والمكثفة في هذا البرنامج الاحتجاجي، وتبقي اجتماعات اللجنة الإدارية مفتوحا لتقييم الوضع، واتخاد أشكال احتجاجية تصاعدية حتى صرف هذه التعويضات، والشروع في تنفيذ باقي مضامين محضر 16 فبراير المنصرم.

اللجنة الادارية.

الرباط

نجاح كبير ورسائل واضحة في الوقفاتالاحتجاجية لموظفات وموظفي الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

شارك المئات من موظفي موظفات الوكالة الوطنية للمياه والغابات يومه الخميس 18 ماي في وقفات احتجاجية على مستوى كافة المصالح والمديريات والمراكز والمنتزهات الوطنية التابعة لهذه الوكالة، كانت مناسبة شددت من خلالها مختلف فئات الموظفين من مهندسين ومتصرفين وتقنيين ومساعدين اداريين ومساعدين تقنيين نساء ورجالا، على تشبثهم بمكتسباتهم وحرصهم على تحقيق مطالبهم المشتركة والخاصة فيما يهم الدخل وظروف العمل الآمن والعيش الكريم.

وإذ تثمن تنسيقية الهيئات الغابوية ايجابيا حمل شارة الغضب ليومي 17 و18 والوقفة الاحتجاجية ليومه، فإنها تبدي استعدادها لمواصلة الاحتجاج بكافة الأشكال المتاحة حتى تحقيق مطالبها العادلة، والانطلاق في التعبئة لانجاح محطة شارة الغضب يومي 23 و 24 ماي الجاري. كما تدعم مكونات التنسيقية بعضها البعض في اتخاذ كافة الأشكال النضالية المشروعة.

وللتنويه، فإن حملات الشارة والوقفات الاحتجاجية شكلت محطات إنذارية حافلة بالرسائل نتمنى أن تلتقطها الإدارة وتبادر بالانصات لانشغالات موظفي الوكالة والتجاوب مع طالبهم المشروعة تفاديا للمزيد من الاحتقان والتصعيد الذي حرصت التنسيقية، دون جدوى، على تفاديه في أكثر من مناسبة.

وما ضاع حق وراءه طالب

- عن النقابة الوطنية للمياه والغابات.

- عن جمعية التقنيون الغابويين.

- عن الفرع القطاعي لمهندسي المياه والغابات للاتحاد الوطني للمهندسين المغاربة.

حد السوالم

ساكنة حي المنزه تنظم وقفة للمطالبة بحقها في رخص البناء والتعمير

بمؤازرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرعي برشيد والبرنوصي، نظمت ساكنة حي المنتزه بمدينة حد السوالم إقليم برشيد، وقفة احتجاجية صباح اليوم الخميس 18 ماي 2023، أمام جماعة وباشوية السوالم، احتجاجا عن عدم تمكينهم من الحصول على رخص البناء والتعمير، ومعربة عن استنكارها لتماطل الجهات المعنية في الاستجابة لملفها المطلبي، القاضي بمنحها رخص البناء والتعمير"، معتبرة أن هذا حقهم المشروع استمروا في المطالبة به لأزيد من 10 سنوات، "بالرغم من كل الإجراءات والمراسلات التي وجهوها للجهات المسؤولة".

وأصدرت الساكنة، بيانا تطالب فيه عامل إقليم برشيد بالتدخل العاجل لإنصاف ساكنة حي المنتزه، منددة في الوقت ذاته بما وصفته بالتلاعبات المكشوفة والمخالفات الجسيمة التي يعرفها ملفها المطلبي، القاضي بحصول كل المعنيين من الساكنة على رخص البناء".

تصريح الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمناسبة فاتح ماي

يحل العيد الأممي لفاتح مايو 2023 على الطبقة العاملة في ظل أجواء تتسم بتردي أوضاع حقوق الإنسان على جميع المستويات، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي ما انفكت تتفاقم وتزداد تدهورا، سنة بعد أخرى؛ بفعل سوء أحول الغالبة العظمى من المواطنين والمواطنات، وتعاظم الظلم، وتراجع الحق في الحرية والمساواة والعيش الكريم، واستفحال الفساد في وسط الإدارات ودواليب المؤسسات؛ وفي سياق، توالت فيه هجمات السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة على الحقوق الشغلية وعلى الحريات النقابية وعلى المكتسبات الاجتماعية الأساسية لمختلف الفئات؛في استغلال فج للظرفية الوطنية والدولية، وما تسببت فيه من كوارث، بيئية وصحية، وأزمات اقتصادية وحروب مشتعلة؛ وذلك لمواصلة سياسة القمع والترهيب، والتضييق على الحق في التعبير والتنظيم والتظاهر السلمي، ضدا على التزامات الدولة في مجال حماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية .

وهكذا، فإن الحكومة لم تتورع عن اتخاذ، فترة الحظر الصحي الناتج عن تفشي وباء "كوفيد19-" وانعكاسات الحرب الدائرة فوق الأراضي الأوكرانية، مبررا وذريعة لإطلاق العنان للتضخم المفتعل الذي تجاوزت نسبته اليوم 8 في المائة،والتسبب في موجة الغلاء التي تجتاح المغرب حاليا،والتي يعاني منها ذوو الدخل المحدود بشكل عام والعاملات والعمال بشكل خاص؛ في وقت انخفضت فيه القدرة الشرائية انخفاضا حادا، وتراجع التشغيل نتيجة توقف العديد من المشاريع، لا سيما منها تلك التي تستعمل المواد الطاقية كوسيلة للإنتاج؛ وهو ما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.6 في المائة مقابل التوقعات المعلنة 3.3 في المائة.

وبالموازاة مع هذا فقد ارتفع معدل البطالة، وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، إلى 11.2؛ منها 15.8في المائة في الوسط الحضري و5.2 في المائة في الوسط القروي، ووصل إلى 32.7 في المائة وسط الشباب البالغين أقل من 24 سنة، و25.8 في المائة بين الحاصلين على شهادة و17.2 وسط النساء.وبهذا احتلت جهة الدار البيضاء- سطات، التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد، المرتبة الأولى من نسب العطالة ب 26.3 بالمائة، تليها جهة الرباط □سلا-القنيطرة ب 13.3،وجهةمراكش-آسفي بنسبة 12.4 في المائة، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 9.8 في المائة، وجهة الشرق بنسبة 9.7 في المائة. وبذلك تضم هذه الجهات الخمس، التي تشكل العصب الصناعي والتجاري للاقتصاد المغربي، 71 في المائة من مجموع العطالة (المعطلين) من بين الجهات الاثني عشر، وهو مؤشر يدل على عمق الأزمة وواقع الشغل ببلادنا .

وفي هذا السياق فإن الجمعية اختارت، كما هو دأبها، أن تحيي هذا اليوم تحت شعار : " نضال وحدوي من أجل الدفاع عن الحقوق الشغلية، وضد الغلاء والقهر الاجتماعي " من أجل توجيه الاهتمام ولفت الانتباه إلى البؤس الذي تعيش فيها لطبقة العاملة وسائر المأجورين والمستخدمين وعائلاتهم والمترتب عن غلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية، بسبب ارتفاع الأثمان وتجميد الأجور، وإغلاقا العديد من المؤسسات والوحدات الإنتاجية، وتعطيل العمل في الأوراش بمختلف أصنافها؛ الشيء الذي أدى وسيؤدي إلى تسريح مئات الآلاف من العاملين والعاملات، والحكم على أغلبهم بالبطالة والحرمان من حقوقهم ومكتسباتهم، وسيتركهم فريسة بيد الرأسمالية المتوحشة عبر مقاولاتها، التي تتغذى على الأزمات ولا تنتعش إلا بالكوارث .

ولأجل هذا الهدف، فإن الجمعية تجدد تأكيدها على أهمية العمل الوحدوي للنقابات العمالية المناضلة، والتنسيقيات الفئوية، والحركات الاجتماعية وسائر القوى المدافعة عن الحقوق الشغلية، من أجل التصدي الحازم لما يسفر عنه الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن عقود من اعتماد سياسات ليبرالية متوحشة، وعن الأضرار البليغة التي خلفها وباء " كوفيد 19-" ؛ حيث تدفع الرأسمالية النيوليبرالية بكل قوتها لتحميل عبئها وتكلفتها للشعوب بصفة عامة، وللطبقة العاملة بصورة مباشرة. كما لا يفوتها أن تنوه، مرة أخرى، بنشاط ومواقف شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بروافدها المحلية والوطنية والقطاعية، كإحدى لبنات الجبهة النقابية والاجتماعية التي تطمح لبنائها مختلف مكونات الحركة النقابية والحقوقية والسياسية والمدنية ؛ وتدعو لاتخاذ المبادرات الكفيلة بتأسيس شبكات التضامن من أجل الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بمختلف المناطق، باعتبارها من آليات التصدي الجماعي للقمع السياسي والقهر الاجتماعي، ومن أدوات النضال الوحدوي لفرض احترام الحريات والحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

والجمعية وهي تطمح إلى تجسير العلاقات بين الحركة النقابية العمالية والحركة الحقوقية وحركة المعطلين وعموم الحراكات الاجتماعية الناهضة محليا ووطنيا، التي تغرف من معين الرصيد الكفاحي لحركة 20 فبراير؛ وذلك دفاعا عن الحقوق الشغلية وتعزيزا للنضال من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الإنسان؛ فإنها تطالب بالإفراج الفوري عن معتقلي الحراك الشعبي في الريف، وغيرهم من معتقلي الرأي والصحافة والمعتقلين السياسيين، وإسقاط المتابعات وإلغاء المحاكمات الجارية في حق النشطاء بمواقع التواصل الاجتماعي، وبالحركة الحقوقية والاجتماعية، وكل الذين اعتقلوا جراء ذلك .

وانطلاقا من رصدها للحالة التي توجد عليها أوضاع الحقوق الشغلية ببلادنا، إن على مستوى التشريع أو على صعيد الواقع، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تسجل ما يلي :

- فيما يخص التصديق على النصوص الدولية المتعلقة بالحقوق الشغلية: لم يصدق المغرب، لحد الآن، سوى على أقل من الثلث من ضمن حوالي 190 اتفاقية شغل دولية، صادرة عن منظمة العمل الدولية. وبهذا الخصوص تلح الجمعية على وجوب تصديق بلادنا على مجمل هذه الاتفاقيات الجاري العمل بها؛ ومنها ما يتطلب التصديق الفوري، كالاتفاقية رقم 135 بشأن "توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسات"، والاتفاقية رقم 87 حول "الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي"، التي التزمت الحكومة، في إطار الحوار الاجتماعي، بالمصادقة عليها، يوم 26 أبريل 2011، مستغربة من كون اتفاق، يوم 25 أبريل 2019،والحوارات الجارية أيام 30 أبريل و14 شتنبر 2022 خالية من أي ذكر للمصادقة عليها .

- أما بالنسبة لقوانين الشغل ببلادنا، فتسجل الجمعية أن مقتضيات الدستور المتعلقة بالحقوق الشغلية تظل ضعيفة، وأن مدونة الشغل، والمراسيم التطبيقية المرتبطة بها، رغم تضمنها لعدد من المكتسبات الجزئية، تشوبها سلبيات كبرى على مستوى المقتضيات المتعلقة؛ سواء باستقرار العمل، أو بالأجور، أو بمكانة ودور النقابة داخل المقاولة، أو عبر تكريسها للحيف ضد العمال الزراعيين؛ هذا علاوة على أن الإجراءات الزجرية المعتمدة فيها غير كافية للحد من انتهاكات المشغلين لقوانين الشغل .

وإذ تثير الانتباه إلى المحاولات الجارية لتعديل مدونة الشغل، في اتجاه تكريس المزيد من هشاشة الشغل، من خلال التراجع عن آخر ضمانات استقرار العمل (المادة 16 وغيرها)؛ فإنها تعبر عن استنكارها لصمت الحكومة، وانحياز السلطات المحلية والقضاء إلى جانب المشغلين، الذين يمارسون انتهاكات صارخة لمقتضيات المدونة، مع ما ينتج عنها من تدهور كبير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والعاملات وأسرهم وتدعو إلى ملاءمة مدونة الشغل وباقي التشريعات الاجتماعية مع المعايير الدولية للشغل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية،في نفس الوقت الذي تنادي فيه بإقرار دستور ديمقراطي، يضمن حقوق الانسان بصفة عامة، والحقوق الأساسية للعمال بصفة خاصة، ويرسي آليات إعمالها، وينص على دور الدولة كضامن لهذه الحقوق .

و تعتبر أن الضغط على النفقات والاستثمار العموميين في قوانين المالية، عبر تجميد أجور الموظفين، وتقليص مناصب الشغل المحدثة، والنقص في ميزانيات القطاعات الاجتماعية، مع الرفع من نسبة الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، ينعكس على الإنفاق الأسري وعلى الصفقات العمومية الموجهة للمقاولات الصغرى، وبالتالي يزيد من تعميق البطالة وهشاشة الشغل .

- وفيما يرتبط بالإجراءات القانونية المتعلقة بالحريات النقابية، فإن الجمعية تجدد مطلبها بإدماج مقتضيات اتفاقية الشغل الدولية رقم 135 حول توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال بشكل جدي في مدونة الشغل. وتطالب بإلغاء كل المقتضيات المعرقلة للحق في الإضراب وللحريات النقابية، وفي مقدمتها الفصل 288 من القانون الجنائي، والتي تم الاحتفاظ به في مسودة مشروع القانون الجنائي، والفصل الخامس من مرسوم 5 فبراير 1958 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي. كما تطالب بتقوية الضمانات الكفيلة بحماية واحترام الحق في الإضراب معبرة عن رفضها لأي مشروع قانون تنظيمي في الموضوع يستهدف تكبيل هذا الحق .

- وعلى صعيد واقع الحقوق الشغلية تسجل الجمعية أن الحق في العمل، وفي الحماية من البطالة، والتعويض عنها وعن فقدان الشغل، رغم أنها من الحقوق المضمونة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها ما فتئت تنتهك بشكل سافر وباستمرار في بلادنا، التي تضم ملايين المحرومين من العمل القار، بمن فيهم مئات الآلاف من الشباب ذوي المستويات الجامعية والحاملين للشهادات التقنية والهندسية، ولشهادات الإجازة والماستر والدكتوراه وغيرها من الشهادات العليا .

- وبهذه المناسبة تعبر الجمعية عن تضامنها التام مع كل فئات المعطلين في نضالهم المشروع من أجل الحق في الشغل، وتطالب الحكومة بوضع سياسة اقتصادية واجتماعية تضمن الشغل والكرامة للجميع، وبالاعتراف القانوني الصريح بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، ونهج أسلوب الحوار الجاد والمسؤول معها ومع سائر هيئات المعطلين/ت، بدل قمع مسؤوليها ومناضليها وتلفيق التهم لهم والزج بهم في السجن. كما تطالب باحترام حق الاستقرار في العمل بالنسبة لسائر الأجراء، وبإرجاع العاملات والعمال المطرودين، ضدا على الحق والقانون، إلى عملهم، وفي مقدمتهم ضحايا الاعتداء على الحريات النقابية .

وتجدد تضامنها مع الآلاف من عضوات وأعضاء " التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد "، والذين يخوضون معارك قاسية من أجل الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، وتدين مختلف أشكال القمع التي يتعرضون له ؛ سواء أثناء تنظيم مسيراتهم السلمية أو من خلال الإجراءات الإدارية التعسفية وتوقيف الأجور...؛ وتطالب الحكومة بالإسراع بالتفاوض مع ممثلي هؤلاء الأساتذة والأستاذات، وبتحسين الأوضاع المادية وظروف العمل لكافة أسرة التعليم، تماشيا مع توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية لسنة 1966، المتعلقة بأوضاع المدرسين؛ وذلك بما يضمن حقوقهم وحقوق التلاميذ في تعليم عمومي جيد .

- وبشأن الحريات والحقوق النقابية، تسجل الجمعية استمرار وتصاعد الخروقات السافرة في هذا المجال، والمتجسدة أساسا في الاقتطاع من أجور الموظفين/ات المضربين /ات عن العمل، وفي الممارسات التعسفية ضد النقابيين، وفي امتناع السلطات المحلية عن استلام الملفات القانونية أو رفض تسليم وصول الإيداع للعديد من النقابات العمالية ، ورفض الاعتراف بالمكاتب النقابية والحوار معها من طرف المشغلين، وطرد المسؤولين النقابيين والعمال والعاملات المضربين، بل واعتقالهم ومحاكمتهم في العديد من الحالات، وإغلاق المعامل خارج إطار القانون للتخويف من العمل النقابي .

كما تسجل الجمعية غياب تفاوض جماعي في أغلب المقاولات والقطاعات، كون الحوار الاجتماعي ظل شكليا وعقيما، بينما ظلت العديد من الالتزامات السابقة، بما فيها المتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011 بين الحكومة وممثلي المركزيات النقابية والمشغلين دون تنفيذ، ولم تعرف العديد من المطالب المشروعة للأجراء والأجيرات الاستجابة المطلوبة .

- وفيما يتصل بالحق في الأجر العادل والمرضي، الذي يكفل للفرد وأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تسجل الجمعية أن الحد الأدنى للأجور علاوة على تعدد مستوياته ، فهو لا يضمن بتاتا الحياة الكريمة؛ ناهيك عن عدم تطبيقه بالنسبة لأغلبية المؤسسات الصناعية والتجارية والفلاحية والخدماتية، بما فيها المتعاقدة مع بعض الإدارات والمؤسسات العمومية. ولقد سبق للجمعية أن سجلت إيجابية التزام الحكومة في إطار اتفاق 26 أبريل 2011 بتوحيد الحد الأدنى للأجور في الفلاحة والصناعة في ظرف 3 سنوات، إلا أنها أخلت بهذا الالتزام لحد الآن .

- والجمعية إذ تابعت و اطلعت على مقتضيات الاتفاقيات الجماعية، تعتبر أن الزيادة المعلنة في الأجور، تبقى قاصرة عن تحقيق العيش الكريم للأجراء ولعائلاتهم، وتأسف لكون الاتفاقات المعلنة تتضمن تراجعات عن التزام الحكومة بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي و الفلاحي، و تتضاعف المعاناة بسبب الزيادات المتتالية في أثمان المواد والخدمات الأساسية والمخططات الهادفة إلى تصفية صندوق المقاصة التي تؤدي بدورها إلى تردي الأوضاع المعيشية للأجراء وباقي المواطنات والمواطنين. وبهذه المناسبة تؤكد الجمعية دعمها لنضالات المواطنات والمواطنين لمواجهة ارتفاع الأثمان - في ظل جمود الأجور والمداخيل - وللدفاع عن الخدمات العمومية وعن سائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و تحيي عاليا مجهودات الجبهة الاجتماعية المغربية ومكوناتها على نضالاتها ضد ارتفاع مستوى المعيشة ومن أجل العدل والمساواة .

وتستنكر غياب شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل وتنامي حوادث السير المميتة، التي يذهب ضحيتها العديد من العمال بين قتلى ومعطوبين نتيجة نقلهم الجماعي، على مرأى من السلطات، إلى المعامل والضيعات في شاحنات وعربات، خاصة بنقل البهائم والبضائع، تفتقر لأبسط شروط السلامة؛ وتطالب بالإسراع بفتح تحقيق شامل، بمشاركة ممثلي العمال، في مثل هذه الحوادث ومتابعة المسؤولين عنها، وإلزام المشغلين بتوفير وسائل نقل تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في المجال.<<<

تتمة ص 6

النظام الأساسي الجديد لنساء ورجال التعليم

حسين لهناوي

تم الاتفاق، كما هو معلوم بين رئيس الحكومة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالإضافة إلى وزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، من جهة ومن جهة اخرى، ممثلي النقابات الأربع التي توصف بالأكثر تمثيلية (النقابة الوطنية للتعليم التابعة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الحرة للتعليم التابعة لحزب الاستقلال والجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل والنقابة الوطنية للتعليم التابعة للفدرالية الديمقراطية للشغل، يوم 14 يناير 2023، فيما امتنعت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي عن التوقيع، لأنها تعتبر أن هذا النظام يشكل انتكاسة وتراجعا واضحا عن مكتسبات نساء ورجال التعليم التي تحققت بفضل نضالات بطولية نتج عنها العديد من المعتقلين والمفصولين عن سلك التعليم. وقد بدأت الوزارة في المشاورات مع النقابات الأربع حول وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع مغيبة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي التي لم توجه لها الدعوة للحضور، بالرغم من أنها تعد الجامعة الأكثر تمثيلية لنساء ورجال التعليم. ويبدو أن النقابات الأخرى قد استحسنت هذا الإبعاد لصوت نشاز يعكر عليهم اتفاقاتهم مع الوزارة الوصية التي فرضت عليهم مجموعة من الشروط المهينة مثل الالتزام بالسرية التامة إلى أن يتم نشر النظام الأساسي الجديد في الجريدة الرسمية وهو شرط فيه ما يكفي من استنتاج رضوخ النقابات لخطة الوزارة في تطبيق هذا النظام. ورغم هذا الإذعان غير المقبول لنقابات يمثلون مصالح نساء ورجال التعليم المنضوين تحت لوائها، فقد تم تسريب العديد من مضامين هذا الاتفاق. ويستشف من خلال هذه التسريبات أن النظام الأساسي الجديد هو الحفاظ على التوظيف الجهوي وعبر العقدة، ثم تعميم هذا التوظيف على جميع الموظفات والموظفين في هذا القطاع وهي الخطة التي رفضتها وترفضها كافة الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم هذا التعاقد ومحاولة النظام الحثيثة لتفكيك الوظيفة العمومية. بالمناسبة فالأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد شكلوا تنظيما نقابيا سموه بالتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، كمحاولة للهروب من تسقيف نضالاتهم من طرف البيروقراطيات النقابية التي تواطأت وما زالت مع النظام في خطة تخريب المدرسة العمومية منذ بداية إطلاق المسلسل المشئوم " برنامج التقويم الهيكلي" الذي أعده صندوق النقد الدولي والذي يعتبر قطاع التعليم قطاع إنتاجي يجب خوصصته تدريجيا ليخضع لقانون العرض والطلب الرأسمالي، وتقتضي هذه الخطة، من بين ما تقتضيه، ضرورة تخفيض كتلة الأجور إلى نسبة ما دون 10 في المائة، من مجموع نفقات الميزانية السنوية، وبما أن قطاع التعليم هو المشغل الكبير لنسبة الموظفين، فنسبة نساء ورجال التعليم تشكل حوالي 45 في المائة من مجموع موظفات وموظفي الدولة، فقد أوصى صندوق النقد الدولي بالبدء بهذا القطاع الحيوي، فالهدف المنشود في نهاية المطاف هو تفكيك نظام الوظيفة العمومية وفرض نظام تعاقدي ما بين نساء ورجال التعليم كمقدمي خدمة من جهة، ومن جهة اخرى، الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم، كمؤسسة في طريق تفويتها إلى الرأسمال المحلي والأجنبي. بعد التفويت ستخضع هذه المؤسسات الرأسمالية لقانون العرض والطلب، بمعنى ستؤدي خدماتها التعليمية مقابل أداء مبالغ يتراوح سقفها حسب جودة الخدمة، طبقا لقانون المنافسة. طبعا الزبناء هم أولياء التلاميذ. وبديهي أن هذا التوجه سيحكم على ملايين بنات وأبناء الشعب بالحرمان من الإستفادة من تعليم عمومي موحد وخصوصا ذي جودة تكون في مستوى ما وصل إليه التعليم في العديد من البلدان التي يهمها مستقبل شعوبها والنهوض باقتصادياتها وثرواتها البشرية.

إن عدم مشاركة النقابات الأكثر تمثيلية في إعداد هذا النظام منذ البداية والإطلاع على كل تفاصيله ومقاصده، والإكتفاء بالتوقيع على المشروع الذي أعدته الوزارة، هو تواطؤ واضح، مرة أخرى، من طرف هذه النقابات التي أعطت الضوء الأخضر للوزارة الوصية لإعداد مشروع النظام الأساسي وفق منظورها الاستراتيجي الهادف إلى تصفية الوظيفة العمومية وتخريب المدرسة العمومية في نهاية المطاف. بعد الصياغة النهائية سترسل الوزارة الدعوة لها لتحضر لمراسيم التوقيع، مرة أخرى على البدء في تطبيق القانون الجديد بعد إبداء بعض الملاحظات التي لن تمس، في كل الأحوال، التوجه الاستراتيجي الهادف إلى تسليع التعليم وخوصصته. مقابل هذا التواطؤ، كان لا بد من إعطاء بعض التحفيزات المادية لنساء ورجال التعليم وهي طريقة لحفظ ماء الوجه للنقابات الموقعة التي ستظهر على أنها دافعت على تحقيق المكتسبات المادية لصالح نساء ورجال التعليم. بالرجوع الى هذه التحفيزات او المكافئات فهي ستكون مبنية على مردودية الأستاذ أو الأستاذة وقوته في جلب الزبناء، أولياء التلاميذ، اذا سيتحول الأستاذ الى وسيط للخدمة التعليمية، لصالح المؤسسة الراسمالية مقابل مكافأته. هكذا سيكون نساء ورجال التعليم مجبرين على الانخراط في تنفيذ وتنزيل مضامين النظام الأساسي الجديد بمعنى العمل على توسيع وتسريع وثيرة خوصصة قطاع التعليم. إن هذه الإجراءات بدأت تظهر من خلال محاولات إقصاء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي من الحضور في المفاوضات التي تنظمها وزارة التعليم لمناقشة قضايا نساء ورجال التعليم. فمن واجب نساء ورجال التعليم التضامن المبدئي مع هذه النقابة الشجاعة، التي لن تفعل الا واجبها في الدفاع عن قضايا التعليم والمدرسة العمومية بدءا بمصالح نساء ورجال التعليم.

نقابي راسي مرفوع

>>>. وبشأن الحقوق العمالية الأخرى، التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية : كالحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي، والحق في الراحة وفي أوقات الفراغ، والحق في تحديد معقول لساعات العمل، وعطل دورية مؤدى عنها، وظروف عمل مأمونة وصحية، وحق كل إنسان في الضمان الاجتماعي، وبشكل خاص حقه في الصحة وفي تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وحقوق المرأة العاملة وحقوق الأطفال وحقوق اليافعين المجبرين على العمل، فهي الأخرى لا زالت تعرف انتهاكات متعددة من طرف المشغلين والدولة، خصوصا في ظل الخصاص في الموارد البشرية والمادية لمفتشيات الشغل، وتجميد الآليات القانونية لحل نزاعات الشغل وضمنها اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة .

- وتسجل الجمعية استمرار عدم تكافؤ أجر العاملات في بعض القطاعات مع أجور العمال، ناهيك على تعرضهن للاستغلال في شروط لا إنسانية. كما أن استمرار تشغيل الأطفال في سن مبكر - 16 و17 سنة في القانون الجديد المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين- وبشكل خاص بالنسبة للفتيات الصغيرات العاملات في البيوت، خلال فترة انتقالية لمدة 5 سنوات من دخول القانون حيز التنفيذ، يشكل إحدى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل ببلادنا التي لا تجري متابعة المسؤولين عنها، بمن فيهم السماسرة والوسطاء .

- ويمثل عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، على علاتها، كنتيجة لسياسة الإفلات من العقاب ، أبرز انتهاك لحقوق العمال في الفترة الحالية .

إن الحكومة التي اعترفت منذ سنة 2006 بأن قانون الشغل على علاته، لا يطبق إلا في 15% من مؤسسات القطاع الخاص التي يفوق عدد عمالها 50 أجيرا، بدل أن تتخذ الإجراءات القانونية ضد المشغلين الذين لا يحترمون القانون، أصدرت ما سمي بالمخطط الوطني للملاءمة، الذي يدعو صراحة إلى تأجيل تطبيق قانون الشغل بأغلب المقاولات. وحتى بعد انتهاء مدة تطبيق هذا المخطط لازالت مدونة الشغل عرضة للانتهاك بشكل صارخ في أغلب القطاعات، في غياب المساءلة وافلات منتهكيها من العقاب. وقد سبق للجمعية أن انتقدت بشدة هذا المخطط دعت إلى التقيد الصارم بمقتضيات التشريع المحلي للشغل، رغم عيوبه و نواقصه، وبمعايير الشغل الدولية عموما.

- أما بالنسبة للحق في التغطية الصحية للعمال ولذويهم، فإن الجمعية تسجل الأوضاع المزرية بهذا الخصوص بسبب حرمان، دام سنوات، لجزء كبير من الأجراء والعاملين في العديد من المقاولات، وبالحرف والصناعة التقليدية، وبالقطاع غير المهيكل والمعطلين من تلك التغطية، وتراجع دور الدولة في مجال الخدمات الصحية والثغرات التي تعتري نظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة؛علاوة على ما تعرفه التعاضديات من اختلالات وسوء التسيير.

- وإذ تجدد استنكارها لتقاعس الدولة إزاء المسؤولين عن سوء التسيير ونهب الأموال وتبديدها بمؤسسات الأعمال الاجتماعية عموما، تعتبر أن القرار المشترك بين وزير الشغل ووزير الاقتصاد والمالية، بتاريخ 04 أكتوبر 2019، القاضي بإسناد السلطات المخولة للمجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب إلى متصرفين مؤقتين، استجابة لمطالب العديد من النقابات والهيئات المدنية والحقوقية ، لا زال يتطلب فتح تحقيق شامل في الاختلالات المسجلة بهذه المؤسسة الاجتماعية ومتابعة المتورطين فيها أمام قضاء نزيه. كما يجب الإسراع بوضع الشروط القانونية والإدارية من أجل تسيير ديمقراطي للتعاضدية العامة بمشاركة ممثلي المنخرطين وذوي الحقوق

وبدوره، يعرف الحق في التقاعد انتهاكات خطيرة، بسبب حرمان عدد كبير من الأجراء- ناهيك عن العاطلين - من هذا الحق، إما بسبب عدم التصريح بالعمال في صندوق الضمان الاجتماعي، أو بسبب هزالة معاشات التقاعد، التي تظل جامدة رغم ارتفاع كلفة المعيشة. كما أن بعض صناديق التقاعد - وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد الذي يهم الموظفين والموظفات - تعرف اختلالات كبيرة تهدد مستقبل منخرطيها. وترفض الجمعية أن تتم مواجهة تلك الاختلالات على حسابهم، من خلال رفع سن التقاعد، والزيادة في الاقتطاع من الراتب لأجل التقاعد والنقص في المعاش، رغم أن الدولة تتحمل المسؤولية الكبرى فيما آلت إليه وضعية هذه الصناديق .

- وبخصوص القضاء، تسجل استمرار تحيز القضاء في النزاعات المعروضة عليه ، سواء من خلال الأحكام القاسية الصادرة ضد العمال والنقابيين، أو عبر تجميد محاضر المخالفات المرفوعة من مفتشي الشغل ضد المشغلين الذين ينتهكون قانون الشغل أو إصدار أحكام خفيفة ضدهم ، غالبا ما لا يتم تنفيذ جزء كبير منها، وتطالب بالإسراع بتنفيذ آلاف الأحكام الصادرة لفائدة العمال منذ سنوات عديدة، ومن ضمنها حالات المطرودات والمطرودين تعسفا من معامل النسيج بطنجة ومكناس والرباط وسلا وتماره...، ومن المؤسسات السياحية بورزازات ومراكش، وعمال مطاحن الساحل المعتصمين منذ خمس سنوات أمام وزارة العدل بالرباط .

- واستنادا إلى ما سبق، فإن الجمعية تؤكد مطالبتها للسلطات وللمشغلين بالعمل الجاد على إقرار حقوق العمال المتعارف عليها كونيا، دستوريا وتشريعيا وواقعيا، وبالتعامل الإيجابي مع مذكرة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشأن المطالب الأساسية الخاصة بالحقوق الشغلية .

كما تعبر عن تضامنها مع العمال المهاجرين وكل الأجراء بالمغرب وعبر العالم ، الذين يناهضون مختلف أشكال التمييز والاستغلال ويناضلون من أجل احترام حقوقهم الإنسانية، وتحسين أوضاعهم المتردية، ملتزمة بمواصلة مجهوداتها، إلى جانب الحركة النقابية العمالية ببلادنا وحركة المعطلين وسائر القوى الديمقراطية المهتمة بالحقوق الشغلية، لمؤازرة ضحايا انتهاك الحقوق الشغلية ، والعمل على حماية تلك الحقوق والنهوض بها بوصفها ، جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان .

- وفي الختام ، تؤكد الجمعية عزمها على مواصلة دعمها لكل المطالب الرامية إلى إقرار وتعزيز حقوق العاملات والعمال، ومشاركتها الدؤوبة في كل أشكال النضال الوحدوي ، التي تروم اجتثاث الفساد والاستبداد، واستئصال جذور الظلم والقهر، وبناء مجتمع المواطنة ، والكرامة، والحرية ، والمساواة، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مجتمع تسود فيه كافة حقوق الإنسان .

المكتب المركزي / الرباط ، في 30 أبريل 2022

الثروة المائية بالمغرب بين توالي سنوات الجفاف، جشع الرأسمال وسوء التدبير

تشكل الثروة المائية وسبل تدبيرها كمادة حيوية، محور ضمان أمن وكرامة الانسان. ويعتبر الحق في الماء من الحقوق الأساسية الواجب على الدول توفيرها بما يكفي ويضمن كل الخدمات المرتبطة بهذه المدة الحيوية. والمغرب واحد من البلدان التي تعرف اجهادا في استعمال الثروات المائية وهو ما يهدد بنفاذ هذه المادة الأساسية في المعيش اليومي للمغاربة. هذا يتضاعف مع توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات خلال السنة والافراط في اعتماد الفلاحة السقوية وما تتطلبه من استهلاك المياه، فضلا عن ما نشهده من تلويث لمياه الأنهار والوديان ومن استنزاف عشوائي وتلويث للفرشات المائية بمختلف أنواعها.

لقد أصبح الجميع يشير إلى الفشل الذريع في السياست المعتمدة في تدبير استهلاك الماء وتنمية المخزون لسد حاجيات المغاربة، وضمان استدامة هذه الثروة الطبيعية التي لا تتحمل أي تفريط.

ومن أجل تسليط مزيد من الاضواء على المخاطر التي تهدد هذه الثروة الحيوية نتيجة سوء التدبير، نفتح مرة أخرى هذا الملف من خلال اسهامات تغني المعرفة بهذه الثروة وتسائل السياسات المعتمدة في تدبيرها.

السياسة المائية بين التدبير الرأسمالي و شحة الموارد

أصبحت وثيرة توالي سنوات الجفاف في المغرب تنذر بأزمة شحة الموارد المائية وتهدد العديد من المناطق بنقص حاد، سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو بالفرشة العميقة، وبالنتيجة، أصبحت ظاهرة العطش تتربص بالمواطنات والمواطنين في هذه المناطق، لتحكم عليهم بالرحيل من أراضيهم ومنازلهم للبحث عن مصادر المياه.

لقد بينت الأبحاث والدراسات العلمية أن معدل التساقطات السنوية، في المغرب، عرف انخفضا عاما يقدر بأكثر من 20 في المائة ، منذ أواخر الستينات إلى الآن، وينتظر أن يتزايد الانخفاض ب 15 في المائة في أفق 2030. فالجدير بالذكر أن التأثير السلبي للجفاف بدأ يتمظهر، بشكل ملحوظ، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث تبين، أن وثيرة السنوات الجافة عرفت نموا مضطردا، خلال هذه الفترة، بمعدل يكاد يكون سنة على اثنتين. وزادت خاصية عدم انتظام التساقطات من سنة إلى أخرى من تفاقم الأزمة، كما يتجلى ذلك في اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل تصاعدي لتهم حتى المناطق الفلاحية المعروفة بمساهمتها الهامة في الإنتاج ألفلاحي الوطني، على الخصوص إنتاج الحبوب والقطاني، اللتين تعدان من المواد الأساسية لتغذية الشعب. فبعد أن كانت المناطق الجافة والشبه القاحلة تتمركز في أجزاء محدودة من جنوب المغرب وشرقه، أصبحت، مؤخرا أهم المناطق الفلاحية: مثل سهول الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف الشاوية تعرف نقصا حادا في التساقطات مما يؤثر سلبا على مخزون الفرشة المائية ومرد ودية المزروعات.

يستنتج من الدراسات والبحوث الميدانية أن الحجم الإجمالي للتساقطات، بمختلف أشكالها، بالمغرب يقدر بحوالي 150 مليار متر مكعب سنويا، لكن 121 مليار، أي ما يناهز 81 في المائة يتبخر سنويا. لتبقى الكمية التي هي في متناول الاستعمال حوالي 29 مليار متر مكعب.

مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته على الاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية عبر انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها وتستغلها بشكل جماعي، ووضعتها تحت تصرف المعمرين الذين أقاموا عليها ضيعات شاسعة. وفي إطار تشجيع المعمرين، سارعت إلى بناء السدود للاستفادة من تخزين المياه والحد من الفيضانات التي كانت تضرب السهول آنذاك. ففي سنة 1925 انشات أول سد " سد سعيد معاشو" لتزويد مدينة الدار البيضاء التي كانت تأوي نسبة كبيرة من المستعمرين بالماء الصالح للشرب وكذا لتوليد الطاقة، بعد ذلك سيتم الاستمرار في بناء السدود، حيث بلغ عدد السدود التي تم بنائها ما بين 1925 و1956، 13 سد بطاقة استيعابية إجمالية 1.8 مليار متر مكعب. بعد الاستقلال الشكلي، سيستمر النظام المخزني في تطبيق سياسة السلطات الاستعمارية، بحيث استمر في بناء 3 سدود إضافية، خلال الفترة ما بين 1956 و1966، لتصل الطاقة الإجمالية 2.2 مليار متر مكعب. خلال سنة 1967، سيتم الإعلان، في خطاب رسمي على مواصلة سياسة بناء السدود بهدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000.

تقدر كمية المياه المتحكم في استعمالاتها، حاليا، حوالي 21 مليار متر مكعب، منها 16 مليار متر مكعب من المياه السطحية

و5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ويتمركز ثلثي هذا الحجم في ثلاثة أحواض رئيسية هي حوض سبو وحوض بورقراق وحوض ام الربيع. فاستعمالات المياه للأغراض الفلاحية، تمثل 90 في المائة من مجموع الاستعمالات اي ما يناهز 19 مليار متر مكعب في حين لا يستهلك القطاع الصناعي الا 1 مليارمتر مكعب، اما استهلاك الماء الصالح للشرب فلا يتعدى 0.7 مليارمتر مكعب. تجدر الاشارة الى ان الطاقة التخزينية لكافة السدود تعرف، حاليا، انخفاضا كبيرا بسبب الأوحال التي تراكمت فيها نتيجة انجراف التربة.

1- بعض التدابير المقترحة للحفاظ على الثروة المائية

بما أن القطاع الفلاحي هو المستهلك الكبير للماء، كان يستوجب اتخاذ بعض التدابير المستعجلة، للحفاظ على الثروة المائية وتنميتها لتبقى رهن إشارة الأجيال القادمة.

يمكن تلخيص بعض أهم هذه التدابير في المحاور التالية:

- دعم المعهد الوطني للبحث الزراعي بالموارد البشرية وكافة المستلزمات الضرورية وتوجيه الأبحاث نحو استنباط أصناف محلية جديدة من المزروعات المقاومة للجفاف، وتوقيف استيراد البذور المستنبطة من طرف الشركات العابرة للقارات التي باتت تحتكر قطاع البذور.

- منع المزروعات المستهلكة للمياه بشكل كبيرو التي يتم توجيهها للتصدير كالحمضيات والموز والدلاح، والتركيز على المزروعات الأساسية لتغذية الشعب والتي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه، كالحبوب والقطاني والنباتات الزيتية.

- اعتماد التقنيات الزراعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والماء، مع تعميم تقنيات الري التي تحافظ على الماء على المزارعين الصغار وفرض ضريبة على الملاكين العقاريين الكبار الذين يستهلكون الماء بشكل غير معقلن.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التدابير يستلزم خوض النضال المنظم الهادف إلى تعبئة الشعب وتوعيته بالأخطار التي تهدد مستقبل بناته وأبنائه من جراء السياسات الليبيرالية المتوحشة التي تستهدف تدمير الإنسان والطبيعة على السواء.

2- أهم مميزات السياسة الفلاحية بالمغرب

ترتكز السياسة الفلاحية على قطاعين فلاحيين متباينين: القطاع الحديث ويضم الضيعات التي كان يسيطر عليه المعمرون الفرنسيون، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة وتستهلك كميات هائلة من المياه، وبعد الاستقلال الشكلي، سيستحوذ الرأسماليون المغاربة عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الأراضي. هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم وإعانات الدولة، كما يعتمد على الزراعات الأكثر استهلاكا للماء، فأهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، هذه المعادلة تبين ان النغرب، الذي يشكو من قلة المياه، في وضعية تصدير الماء إلى الدول الأوروبية التي تتوفر على ثروة مائية هائلة .

القطاع العتيق يتشكل، في اغلبه، من استغلاليات متوسطة وصغيرة، تزاول الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، وتعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. هذا القطاع لم يستفد من التجهيزات الهيدروفلاحية المقامة في المناطق والسهول. تقدرالمساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البورية الغير الملائمة وذات الخصوبة المتدنية. أغلبية هذه الضيعات تعتمد على مياه الآبار التي باتت تعرف نقصا متزايدا نتيجة التناقص الحاد في مخزون الفرشة المائية.

لماذا يعتبر الماء، من حقوق الانسان الأساسية؟

زهرة قوبيع

في اطار تحصين المكتسبات وانتزاع الحقوق الاساسية لضمان العيش الكريم، العيش الكريم الذي تعرفه جميع المواثيق الدولية لحقوق الانسان بأنه مستوى معيشي كاف للشخص ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية (تتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق)،يشكل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي شرطًا أساسيًا لعيش حياة كريمة ودعم حقوق الإنسان. كما يتطلب حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أن يكون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمياه لأغراض الاستخدامات الشخصية والمنزلية، بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمرافق الصحية، متوافرًا ومتاحًا وآمنًا ومقبولاً وبأسعار ميسورة للجميع من دون تمييز. وهذه العناصر تترابط بشكل واضح.

ولهذا الغرض أقرت مجموعة واسعة من المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، بما فيها المعاهدات والإعلانات وغيرها من المعايير( )، بالحق في الماء. فمثلاً، تنص الفقرة 2 من المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تكفل الدول الأطراف للمرأة الحق في "التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بـ]...[الإمداد بالماء". وتطالب الفقرة 2 من المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية "عن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية".

كما تنص المادة 11، في الفقرة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلي: 1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق

وعلى الرغم من أن الحصول على المياه قد يكون مضمونًا من الناحية النظرية، إلاّ أنّ الناس لن يتمكّنوا في الحقيقة من وصول إليه في حال كان باهظ التكلفة. وتوفر صنبور يوصل مياهً غير آمنة لن يحسنّ وصول الفرد إلى المياه. كما يتطلب حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تركيزًا بارزًا على أكثر الفئات حرمانًا وتهميشًا، فضلاً عن التأكيد على المشاركة والتمكين والمساءلة والشفافية.

ولهذا الغرض قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 15 ، إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في الماء وحمايته والوفاء به. كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية التالية:

- التوافر: لكل شخص الحق في الحصول على المياه بالكميات الضرورية التي تلبي احتياجاته الأساسية. وفي حين أن الحد الأدنى من كمية المياه المطلوبة يختلف باختلاف السياق (بما في ذلك الوضع الصحي، والمناخ، وظروف العمل) عادة ما تتضمن الاستخدامات الشخصية والمنزلية للماء الشرب والصرف الصحي الشخصي وغسيل الملابس وإعداد الغذاء والنظافة الشخصية والمنزلية.

– الجودة : يجب أن يكون الماء المخصص للاستخدام الشخصي والمنزلي خاليًا من المواد الضارة مثل الكائنات المجهرية، والمواد الكيميائية والمخاطر الإشعاعية. كذلك ينبغي أن يكون الماء مقبولا من حيث اللون والرائحة والطعم من أجل الاستهلاك الإنساني .

– إمكانية الوصول: تنطوي إمكانية الوصول إلى الماء على أربعة عناصر أساسية هي: الوصول المادي، وإمكانية الوصول بالمنظور الاقتصادي، وعدم التمييز، والوصول إلى المعلومات. يجب أن يكون الماء وما يرتبط به من مرافق وخدمات في المتناول المادي والمأمون لجميع الأفراد، من غير تمييز بناء على أيّ من الأسس المحظورة. ويجب أن يكون الوصول إلى الماء الكافي والمأمون متاحًا في كل بيت أو مؤسسة تربوية أو مكان عمل أو منطقة مجاورة لها. كذلك ينبغي للدول أن تكفل الوصول المأمون إلى المرافق والخدمات المائية مع مراعاة حاجات الجنسين ودورة الحياة ومتطلبات الخصوصية. وينبغي أن يكون في مقدور الجميع تحمل النفقات المباشرة وغير المباشرة والرسوم المرتبطة باستهلاك الماء واستخدامه، وأن لا تمس هذه التكاليف والرسوم إعمال حقوق الإنسان الأخرى. ولا بدّ أن يكون لكل فرد الحق في التماس المعلومات المتعلقة بقضايا الماء والحصول عليها ونقله،

لكن على مستوى المغرب، وفي انتهاك صارخ لجوهر ومضمون هاته الاتفاقيات والالتزامات الدولية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تضمّن دستور 2011، تراجعا خطيرا على مستوى توفير الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات حين تحدث على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين من حقوقهم الأساسية، حيث نص الفصل 31 ما يلي : تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من

الحق في: العلاج والعناية الصحية؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ السكن اللائق؛ الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

إن تهرب الدولة من تحمل مسؤولياتها تجاه المواطنات والمواطنين في ضمان العيش الكريم بضمان الحقوق الأساسية لذلك، من تعليم وصحة وسكن لائق وشغل قار، وتوفير الكهرباء، مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، هو ما نحن بصدده اليوم، فخوصصة قطاعات حيوية ليس وليد اللحظة، بل هو مسلسل بدأ يكرس الأزمة البنيوية الشاملة التي يعرفها الاقتصاد المغربي والتي تكتسي في الجانب الاجتماعي كل أبعادها المأساوية، وتكشف بشكل جلي عن فشل السياسات الاقتصادية المتوالية منذ بداية الثمانينيات استجابة للمؤسسات المالية الدولية.

ووفقا لتقرير المقرر الخاص لألمم المتحدة المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان الصادر عام 2018 ، فإن انتشار خصخصة الخدمات العامة والبنية التحتية ينطوي على القضاء المنهجي على سبل حماية حقوق الإنسان وعلى زيادة تهميش الأفراد الذين يعيشون في الفقر. حيث يتطرق التقرير إلى آثار الخصخصة المترتبة على حقوق الإنسان في أنظمة العدالة الجنائية والخدمات الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. المقرر الخاص فيليب أولستون ينتقد غياب معايير حقوق الإنسان في معظم اتفاقيات الخصخصة ويقول إن مثل هذه الصفقات نادراً ما ترصد التأثير على الفقراء.

ويؤكد التقرير المشار إليه إلى تدني الخدمات وانتهاك الحقوق بخصوص جل الخدمات التي تمت خوصصتها، وهو ما يؤكده مضمون دراسة أخرى تحت عنوان "القطاع العام هو المستقبل نحو الملكية الديمقراطية للخدمات العامة" صدرت 2020، حول حالات الإفلاس وانهيار الشركات تكشف الحقيقة وراء الوعود الكاذبة بالكفاءة والإبداع أثناء عمليات الخوصصة، إذ تؤكد أن معظم صفقات الخصخصة غير مجدية اقتصادياً. في معظم الأحيان يتم تصميم عقود الاستعانة بالمصادر الخارجية والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل يمنح الأولوية للأرباح وعوائد الأسهم فوق جودة الخدمات. وعندما تستنزف الأرباح أو لم تتحقق، تهرب الشركات والمستثمرين متخليين عن الخدمة وكذلك عن العمال والأفراد الذين يعتمدون عليهم لكسب لقمة العيش. مثال آخر على الفشل الاقتصادي للخصخصة هو امتناع مشغلي القطاع الخاص عن توصيل الخدمات للمناطق أو أو المواطنات والمواطنين الذين لا تتحقق من خلالهم أرباح كافية أو غير قادرين على تحمل التكاليف أو توصيل الخدمات إليهم يكون أكثر كلفة.

ومبرر الأمور يقول أن الدولة تسعى من خلال التدبير المفوض إلى توفير خدمة عمومية ذات جودة وبأقل سعر للمواطن، في حين تهدف الشركة المفوض لها إلى تعظيم الأرباح التي تجنيها من الاستثمار في المرافق العمومية المحلية. فإلى أي مدى تم التوفيق بين هاتين المقاربتين للمرفق العمومي المحلي بالمغرب؟

حيث واقع الأمور يقول، توفير خدمة عمومية وأساسية ذات جودة وبشكل دائم لمن يدفع أكثر، وخدمة رديئة ومتقطعة وربما عدم توفيرها لمن لا يستطيع الدفع.

ومن الناحية الحقوقية أيضا وباعتبار أن المساءلة هي الركيزة الأساسية التي تستند إليها حقوق الإنسان، فإن خوصصة مثل هاته القطاعات الأساسية والحيوية يزيد في تهميش الآليات الاممية الحقوقية القائمة، حيث ورد في تقرير المقرر الخاص بالفقر المدقع، بأن مجلس حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل لم تحقق شيئا يذكر من حيث مهمة ضمان مساءلة الكيانات المخصخصة بشكل مجد، فنادرا ما تشارك هاته الكيانات في حوار مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لتلك الحقوق، وهو ما يفاقم ويصعب مهمة الهيئات الحقوقية.

ينبغي التأكيد على أن التطرق لتقييم التدبير المفوض للمرافق العمومية المحلية يعتريه العدد من الصعوبات أهمها صعوبة الولوج إلى المعلومات والمعطيات والحسابات المتعلقة بشركات التدبير المفوض في المغرب وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

الحرب الطبقية حول الماء انطلقت فعلا !
إقليم صفرو نموذجا

مصطفى الخياطي

الكل يتحدث ويكاد يجزم أن الحروب ستكون حول الماء. ولحدود الساعة، لا يخلو العالم من توترات وتهديد بالقتال بسبب الماء مثل ما يحدث من تفاعلات منذ 2015 بين مصر وإثيوبيا حول منابع نهر النيل وسد النهضة وحصص كل دولة (مصر – السودان – إثيوبيا) من صبيب هذا النهر الذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة لملايين المزارعين.

و موضوعنا هنا يثير حربا من نوع آخر غير الحروب التقليدية. نحاول في هذا المقال دق ناقوس الخطر من الحرب الطبقية الضروس التي تشنها البرجوازية والإقطاع المحليين مدعومين بمصالح وأجهزة الدولة المغربية التي تجسد بالملموس ما نقوله من أن الدولة هي جهاز طبقي لخدمة الطبقة السائدة. فإقليم صفرو الذي نسوقه كنموذج حي لهذه الحرب، يوجد بوسط حوض سبو الذي تتراوح فيه معدلات التساقطات بين 300 و400 ملم سنويا، وتزخرف فرشته المائية بخزان غني، كما يخترقه واد سبو الذي لا ينضب أبدا وواد أكاي (كلمة امازيغية تعني الأخدود) بالإضافة لسد علال الفاسي، وسد مداز الذي هو في طور الإنجاز وستكون حقينته حوالي 700 مليون متر مكعب. بالإضافة كذلك لعشرات المئات من العيون بصفرو وصنهاجة والواتة وعزابة وبني يازغة والبهاليل وإيموزار كندر.... لكن إذا نحن أجرينا تحقيقا ميدانيا داخل فئات الفلاحين الصغار والبسطاء والمعاشيين، سنلمس الفرق الشاسع بين الوضع في الأرض قبل عقدين أو ثلاث على مستوى المحاصيل من الحبوب والخضر وبعض الفواكه. إذ كان الفلاح الصغير قبل بناء سد علال الفاسي والآن سد مداز، وهجوم الرأسمال الدخيل على الفلاحة، كان يوفر اكتفاءه الذاتي من المحاصيل، بل ويستطيع تزويد الأسواق الأسبوعية بعدة منتجات فلاحية على طول فصول السنة. وأتذكر هنا تصريح أحد فلاحي دوار الزاوية/الواتة بصفرو حين قال أن منتوجاتهم كانوا يسوقونها بأسواق أسبوعية مثل صفرو والمنزل وهرمومو وتازة وتاونات ،أما الآن بالكاد يوفرون ربع الاكتفاء الذاتي والباقي يتم اقتناؤه من صفرو. وأضاف انهم بدؤوا يعيشون هذا الوضع بعد انتشار الضيعات الكبرى في محيطهم ،و التي تستغل مياه راس العين بكثافة، بالإضافة إلى للقانون المنظم لإحداث الثقوب المائية. فأغلب مالكي الضيعات الفلاحية هم من ذوي النفوذ الريعي، ولا يحترمون القوانين الجاري بها العمل ،و لا تشملهم عين المراقبة من الجهات المختصة والسلطات المخزنية المحلية،التي تعمل جاهدة بمعية الجماعات الترابية القروية والحضرية على إجهاض كل حركة احتجاجية مطلبية في هذا الشأن،حماية لمصالح وجشع بعض الإقطاعيين المنتمين لأحزاب المخزن المدللة والذين راكموا الأموال وانتشرا فوق أخصب الأراضي في الإقليم واستغلوا مياهها كما استغلوا ويستغلون فلاحيها وكادحاتها وكادحيها من خلال الاستغلال كعمال وعاملات "موقّف" دون كلفة اجتماعية ولا شروط قانونية أو صحية ولا أجور قارة وشغل مستقر يراعي الكرامة الإنسانية لهؤلاء العاملات والعمال الزراعيين الذين يتواجدون في "الموقّف" منذ الخامسة صباحا ويستمر استغلالهم/ن حتى الساعة الخامسة بعد الزوال.

و عودة إلى موضوع الماء، فإن مثلا مياه سد مداز الذي تم تشييده قرب أراضي فلاحية خصبة بإقليم صفرو ،ستعبر قنواته الضخمة والعملاقة أكثر من 100 كلم في اتجاه الضيعات الكبرى بالضويات ومكناس مرورا بإحدى أضخم الضيعات بالواتة، فيما سيعيش فلاحون المنطقة أحلك أيامهم وسيضطرون لبيع أراضيهم بأبخس الأثمان بسبب هبوط قيمتها المقرونة بفرشتها المائية التي تضمن لها الاستقرار في الإنتاجية، وسيصبحون في أحسن الحالات عمالا عند الإقطاع بعدما كانوا ملاكا لأراضيهم.

و رغم اليقظة التي يتحلى بها الفلاح بحسه واستشعاره لخطورة الوضع وما ينتظره نتيجة لهذا الهجوم البرجوازي والحرب الطبقية الشرسة التي يشنها الإقطاع بلا هوادة على استقرارهم، ورغم قيامهم بعدة احتجاجات للمطالبة فقط بالحفاظ على حقهم في الماء سواء للريع أو للشرب: موجو 2008 و-2012 اهرمومو 2017 إيموزار كندر -2021 الزاوية من 2015 إلى 2023... إلا أن تواطؤ السلطات وانحيازها لمصالح البرجوازية الدخيلة على الفلاحة ،حال دون وقف كثافة استغلال المياه الجوفية على طول الحزام الخصب من هرمومو وبني يازغة والواتة وموجو وإيموزار كندر. وكان فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو ،الذي كان حاضرا في قلب معارك كل هذه المناطق المذكورة أعلاه ، وقف على واقع آخر وهو أن الأمر لا يتعلق فقط باستغلال الضيعات الفلاحية المستحدثة،بل حتى الصناعة ساهمت في تأزيم الوضع. فعين السلطان التي توجد بوسط إيموزار كندر، التي لعبت لزمن طويل نقطة جذب للسياحة الداخلية والمحلية، بهذه المدينة وخلقت رواجا تجاري، ولو موسميا، لمع لي وكادحي المدينة، فإن نضوب مياه هذه العين خلق واقعا من الركود. أما السبب فهو تحويل مياهها العذبة الزلال لأحد مصانع الماء المعدني الموجودة هناك والمملوكة لأحد أثرياء المغرب. ورغم احتجاج السكان إلا أن الآلة القمعية وانتظارية الانتخابات وتواطؤ السلطات فرض الأمر الواقع وأجل الانفجار وتم ربط الوضع المتأزم بأزمة التساقطات واستغلال الضيعات ووجهت الاحتجاجات كذلك بإطلاق بعض الوعود التي سرعان ما تبخرت.

إن إقليم صفرو لا يشكل استثناء تجاه باقي اقاليم جهة فاس /مكناس وباقي مناطق المغرب من حيث كونه ضحية للسياسات العمومية التفقيرية الرامية إلى تنمية راس مال البرجوازية الكمبرادورية على حساب باقي فئات الشعب. وهو كذلك ضحية لسوء التخطيط أو التخطيط الطبقي، وغياب برامج تنموية على المدى المتوسط والبعيد. فساكنة الإقليم تحصى أكثر من 286000 نسمة نصفها في البوادي التي تعتمد على الفلاحة والماء كمصدر للعيش. وسيصل عدد سكانه في أفق 2030 إلى حوالي 312000 نسمة اي 7٪ من مجموع سكان جهة فاس /مكناس. أما تداعيات حرمان فلاحي الإقليم البسطاء والفقراء من مياه السقي، فستكون وخيمة جدا من حيث بوار الأراضي والأشجار المثمرة (الزيتون-الفواكه الخضروات....) ثم ستدفع بالعائلات والشباب إلى الهجرة نحو المدن أو التجمعات الحضرية بصفرو والمنزل وفاس.. للبحث عن فرص للعيش في ظل وضع مأزوم بتفشي البطالة وتنامي أحزمة. البؤس وانتشار الجريمة والأمراض الاجتماعية. وهذا أمر واقع تفرضه الطبقة السائدة فرضا، وتدبره الحكومات المتوالية تكريس الانتظارية والحديث عن مشاريع وهمية لدى السكان الذين صاروا أكثر جاهزية للاحتجاج والانفجار. وهنا أذكر باحتجاجات هرمومو في 2017 ضد العطش، مما اضطر الوزيرة أفيلال آنذاك لفتح حوار في الشارع مع المحتجين. وهنا نتساءل ونسائل المسؤولين: ماذا تحقق من الوعود التي أطلقتها أفيلال حينها؟ ومنها تعزيز التزود بالماء المشروب من خلال إحداث قنوات على امتداد 11 كلم الإمداد هرمومو وجوارها بالماء الصالح للشرب في أفق 2018 ،و قد نجحت هي الأخرى في خلق جو من الانتظارية لزمن يمكن الإقطاعيين من التوسع المريح والمربح فوق أراضي خصبة مسقية بعرق الأجداد الكادحين. وتوالت الاحتجاجات مرة أخرى من طرف فلاحي وسكان زاوية سيدي بنعيسى بإقليم صفرو كذلك والتي عرفت اعتقال احد أبنائها المناضلين والذي عمل بمعية مجموعة من الرفاق على توعية السكان المخاطر المحدقة بمستقبلهم فوق أراضيهم. وتعرف هذه المعركة الآن هجوما من نوع آخر تشنه السلطات المخزنية هناك من خلال شيطنة القوى المناضلة الداعمة لمعركتنم وعلى رأس هذه القوى حزب النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

الفلاحة المسقية، هل تؤمن غذاء المغاربة؟

م. موساوي

ما فتئت السياسات الاقتصادية تعطي الأفضلية لتنمية الصادرات من المنتوجات الفلاحية المسقية واستيراد الخصاص الغذائي من السوق الدولية،فالاختيار يتنافى وتحقيق ما يكفي من الكميات المطلوبة لتغطية الحاجيات المحلية وتأمينها من مخلفات الكوارث والجفاف وغيرها...

إذا كان من الصعب تحمل الأضرار الجسيمة الحالية وتصور ما سوف يحدثلاحقا جراء هذا الوباء عالميا ومحليا، فإنهمن الواجب في هذه الظروف دق ناقوس الإنذار بخصوص ما بات يهدد أمنا الغذائي من مخاطر قاتلة.

وهنا لا بد من مساءلة الفلاحة المسقية في درء تلك المخاطر وبدورها في توفير انتاج محلي ومضمون .

لا بد من الذكير بداية ببنية الحيازات الانتاجية ونصيب الأراضي المسقية ومساهمتها الاقتصادية اجمالا وفي الأمن الغذائي خاصة ، قبل الانتقال الى ما تستتبعه قيمة الحصيلة من توجهات سياسية جديدة وإجراءات عملية ذات الصلة.

خصائص وحدات الإنتاج الفلاحي:

في غياب أية معطيات رسمية جديدة يوفرها للعموم السجل الوطني الفلاحي الخاص بإحصائيات وبيانات تم تجميعها خلال سنتي 2017 و2018 فلا مفر من اعتماد الإحصاء العام للفلاحة الذي أنجز خلال سنتي 1996 و1997. إن الغرض هنا ليس دقة البيانات وإنما الإمساك ببعض الخصائص المؤسسة لقضية الأمن الغذائيبالمغرب.

أن عدد الحيازات بلغ آنذاك ما يناهز 1.500000وحدة يمكن توزيعها إلى ثلاث مجموعات حسب المساحة المتوفرة، وتواجدها إما في المناطق البورية أو السقوية.

- الحيازات الفلاحية الكبيرة:

تضم هده المجموعة الحيازات التي تتوفر على 50 هكتار وأكثر في المناطق البورية أو 20 هكتار وأكثرفي المناطق السقوية ؛ وتشمل هده المجموعة 2 في المائة من العدد الإجمالي وتحوز 2 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية

- الحيازات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة:

تضم هده المجموعة الحيازات التي تتوفر على مساحات تتراوح ما بين 3 إلى 50 هكتار في المناطق البورية أو ما بين 1الى 20هكتار في المناطق السقوية ؛ وتشمل هده المجموعة 57 في المائة من العدد الإجمالي فيما تحوز 70في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

- الحيازات الصغيرة جدا:

وهي تضم الحيازات التي تتوفر على أقل من 3 هكتارات في المناطق البورية وهكتار واحد في المناطق السقوية، وتشمل هده المجموعة 41 بالمائة من العدد الإجمالي و8,5 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

تجدر الإشارة أن هدا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الماشية المستغلة،و لا حتى المعدات التقنية وفرص الحصول على القروض وسواها من المساعدات التقنية والتأطير المهني، حيث لا تستفيد الحيازات الصغيرة والصغيرة جدا إلا بالنزر القليل،و بالإمكان حصر الحيازات الصغيرة والصغيرة جدا في تلك التي تتوفر على مساحة اقل من 5 هكتارات التي تشمل 70في المائة من مجموع العدد واقل من ربع المساحات المستغلة.

أهمية الفلاحة المسقية:

تشكل المساحات المسقية ما يزيد بقليل على 15 في المائة من المساحة الاجمالية القابلة للزراعة تتوزع وفق حجم الحيازات كما يلي: 30 في المائة للحيازات الكبيرة و 65 في المائة للحيازات المتوسطة والصغيرة و5 في المائة للحيازات الصغيرة جدا. وهذا يدل مقارنة مع ما سبق ميل واضح نحو استفادة نسبية أكبر للحيازات الكبيرة من مياه الري.

اجماليا تساهم الفلاحة المسقية بمعدل 45 في المائة في الناتج الداخلي الخام الفلاحي و75 في المائة في الصادرات؛ وتزداد هذه النسب أهمية كلما كانت حدة الجفاف اعلى. وفي ما يخص النتاج الكمي ، فإنها توفر معدلات تتراوح حول 99 في المائة من السكر و 82 في المائة من الخضراوات و100 في المائة من الحوامض و75 في المائة من الأعلاف و75 في المائة من الحليب . ونظرا لكثافة عمليات الإنتاج فإن الفلاحة المسقية تشغل في السنوات العادية ما يقارب 50 في المائة من اليد العاملة المتواجدة في البوادي.

و رغم هذا فإن الحصيلة دون ما تم رصده لهذا القطاع في ما يخص مساهمته في والحد من الاختلال السلبي المزمن للميزان التجاري الغذائي الذي زاد منحاه انحدارا مند بداية الألفية الحا لية تبعا لتحرير التجارة الخارجية وابرام اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة جهات لم تكن جميعها لصالح المغرب.

كما إن الحصيلة كانت أسوأ في السير على خطى ضمان

الأمن الغذائي؛ حيث أن نسب تغطية الحاجيات المحلية آخذة كذلك في التراجع لتبلغ مستويات مقلقة في ما يخص السكر (50 في المائة) والحبوب (معدل 60 في المائة) والزيوت (12 في المائة). ولم يسلم من هذا المصير سوى الحليب واللحوم. هذا من حيث الكم، أما من جانب الأسعار فإنها مستمرة في الارتفاع مما يحد من القدرة الاستهلاكية الغذائية للفئات الشعبية.

الأفاق الراهنة:

تم مؤخرا الإعلان الرسمي عن نسخة منقحة من مخطط المغرب الأخضر تحت مسمى الجيل الأخضر، وقد جاء ذلك تزامنا مع انطلاق أشغالاللجنة الخاص بالنموذج التنموي . لكن حالة الطوارئ الصحية الفجائية والمستمرة الى حد الآن قلبت كل الفرضيات.

مما يتطلب الجهر عاليا بما يتوجب تبعاللظروف المستجدة من توجهات تقطع مع السياسات الحالية وتؤسس لبديل جديد يضمن الأمن الغذائي للشعب المغربي، ويمكن تلخيص هذا الطرح في النقط التالية:

+ وجوب الحجر الشعبي على البورجوازية الفلاحية:

لأنها بورجوازية طفيلية بالأساس ولدت وفي فمها ملعقة من مخزن، ولم تأت من الميدان نتيجة حسم الصراع ضد إقطاعية ما أو القيام بثورة إنتاجية ما،و إنما نشأت وترعرعت في كنف الدولة التي كانت ولا تزال الفاعل الأساسي والمتحكم من فوق في عملية تراكم رأسمالي فلاحي كان الهدف منه تقوية القاعدة الاقتصادية للكتلة الطبقية السائدة.

+ مقاومة جشع الرأسمالية الفلاحية:

إن عملية التراكم الرأسمالي البدئي-التي انطلقت بصفة محسوسة أواخر القرن التاسع عشر، والتي تسارعت إبان فترة الاستعمار وغداة الاستقلال - لا زالت مستمرة إلى حد الآن ؛ إذ يتم شحذ آليات حديثة فتاكة للإجهاز على ما تبقى من أراضي جماعية ولإحكام قبضة الرأسمال على رقبة الفلاحين المتوسطين والصغار عبر إخضاع معظم أنشطتهم الإنتاجية لمنطق استخلاص فائض العمل، إضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية النادرة أصلا من مياه، ومراعي وغابات.

+ فك الارتباط التبعي بالأسواق الخارجية:

تلازم تشكل البورجوازية الفلاحية الكبيرة بالارتباط التبعي للاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية العالمية والأوربية بوجه خاص. ونتج عن هذا تخصيص أجود الأراضي وأوفرها تجهيزا للإنتاج التصديري على حساب الاكتفاء الغذائي. ان هذا المنحى سيتكرس طالما لم تتغير بنية التحكم في استغلال الأراضي لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية أولا، وهذا ما تدعو إليه كل الأوساط اليقظة حتى لا يعرف المغاربة مجاعات مدمرة مستقبلا.

+ نماء بدون تنمية:

لم يترجم النماء ومضاعفة الإنتاج الفلاحي منذ الاستقلال إلى تنمية اجتماعية، إذ لا زال الفقر يتسع في البوادي عامة وحتى في المناطق الفلاحية (حالة الغرب - شراردة بني حسن...) التي تزخر بموارد تؤهلها إلى الأفضل.

إن هذه الخصائص مجتمعة ما هي الا تجليات لإشكالية أعم وهي المسألة الزراعية؛ وهي مطروحة اليوم - بالمغرب -أكثرمن أي وقت مضى، حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي. وهذه تساؤلات أولية قد تساعد في مقاربة جديدة للمسألة الزراعية بالمغرب:

- كيف التعامل مع موارد من ماء وأرض تطبعها الندرة وأساسية لإنتاج الغذاء؟

- ما طبيعة الرأسمال الفلاحي المتراكم بتمويل من الشعب:ملك خاص؟ أم ملك عمومي؟

- ما موقع الإنتاج الفلاحي العائلي،و هو الشائع، في المنظومة الرأسمالية التبعية: خضوع تام لآليات التجميع الرأسمالي، أم فرصة لإقامة نماذج تعاونية راقية ؟

- ما هي أفاق تحالف العمال الزراعيين وصغار الفلاحين في مواجهة كبار الرأسماليين الفلاحيين؟

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

طريق العودة: يا وحدنا؟

مع كل تراجع أو اخفاق شهدته المسيرة النضالية الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني، يعلو صوت وخطاب بمقولات حول خذلان الأخوة والأشقاء، أو مقولات بأننا نخوض هذا الصراع وحدنا في مواجهة العدو الصهيوني وحلفائه، ولكن هذا التوصيف يبدو مجافيًا للواقع اليوم، وأيضًا في كل مراحل الصراع مع الغزو الصهيوني والاستعماري منذ لحظته الأولى.

صحيح أننا خسرنا معظم أراضي فلسطين بفعل هزيمة مشينة منيت بها الجيوش العربية الرسمية في العام ١٩٤٨، وأفضى ذلك لتهجير الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني، وأن النظم العربية غالبًا ما اختارت التحالف مع الكيان الصهيوني، وتبني مواقف وسياسات تضييق على الفلسطينيين كشعب وبنى نضالية، ولكن المؤكد أن الغالبية من الجماهير العربية وشعوب المنطقة اعتبرت المعركة مع العدو الصهيوني معركتها الأساسية، وفلسطين وقضيتها بوصلتها ومركز اصطفافها، وأن آلاف من أبناء الأمة وشعوب المنطقة قد قاتلوا بجانب الفلسطينيين واستشهد منهم كثر على هذا الدرب وفي صفوف الثورة الفلسطينية أو على جبهات القتال مع العدو الصهيوني، وملايين من العرب ومن أبناء شعوب المنطقة وأحرار العالم قاطعوا الكيان الصهيوني وما زالوا متمسكين بذلك.

هذا الخطاب أو الشعور بالخذلان قد يكون مصدره سياسات العديد من حكومات ونظم التطبيع التي غالبا ما اختارت النقيض لإرادة الشعوب، والتصدع والخرق في الجبهة العربية ما بعد إطلاق مسارات التسوية، ولكن هذه القراءة أو الخطاب يغفل مسار تصاعدت فيه قدرات وجهود قوى المقاومة في المنطقة، وما سجلته هذه القوى في مواجهة العدو الصهيوني والمشروع الاستعماري، وهي قوى وإن تشكلت بالأساس من حركات مقاومة ذات صفة شعبية تمارس فعل كفاحي عسكري في مواجهة العدو؛ فقد باتت اليوم محور يستند لدول مركزية وقوى أساسية أثبتت قدرتها على مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني والقوى الإمبريالية في المنطقة، وتجاوزت تحديات كبرى وتصدت لهجمات عاتية أطلقها معسكر العدوان، بل وأسقطت عديد من مشاريعه التي استهدفت المنطقة وشعوبها.

نعم نحن الآن أقوى، وهنا المقصود بكلمة "نحن" هو مجموع القوى والمكونات التي تصطف في مواجهة المشروع الصهيوني والقوى الاستعمارية وعدوانها على المنطقة وشعوبها؛ صحيح أن هذا الصراع يتخذ منحى أكثر تعقيدًا وتركيبًا مع استخدام معسكر العدوان لأدوات وسياسات جديدة، ولجوئه لأدوات محلية ارتضت أن تلعب أدوارها في تمزيق مجتمعاتنا، ولكن المؤكد أن الفلسطيني ليس وحده.

خطوط امداد السلاح، والدعم بأشكاله المختلفة، والموقف السياسي، الذي تقدمه قوى المقاومة ومحورها لشعب فلسطين وقوى المقاومة داخل فلسطين وعلى تخومها، تؤكد أن الفلسطيني لم يعد وحيدًا أو مكشوف الظهر كليا، وأن مسار العودة والتحرير والتخلص من المشروع الصهيوني وإنهاء وإزالة اثار العدوان والنكبة لن تمضي فيه قوى المقاومة الفلسطينية وحدها، بل جبهة من القوى المناهضة للمستعمر محصنة بامتداد جماهيري هائل من شعوب المنطقة.

حفظ تماسك هذه الجبهة وترسيخ مشروع هزيمة العدو الصهيوني وصد الهجمة الاستعمارية، يتطلب ما هو أكثر من "التضامن والتنسيق" بين قوى المقاومة، بل تطوير المفاهيم المشتركة للهوية السياسية لهذه الجبهة المقاومة، باتجاه يدرك التنوع في مكوناتها ويستفيد منها، ويرتبط برؤية مشتركة لمستقبل للمنطقة يخلو من الهيمنة الاستعمارية، وتعيش فيه شعوبها مفاهيمها للاستقلال والحرية والكرامة والإخاء بين الشعوب، وعلى درب فلسطين، وفي طريق ومسار تحريرها سترتسم ملامح مستقبل أفضل لهذه الشعوب.

معركة ثأر الأحرار: مقاومة عنيدة وكيان هزيل

غسان أبونجم

عندما قرر نيتنياهو ضرب البنية العسكرية لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، لتحقيق اجندته الخاصة ومطالب حلفائه من اليمين الديني الفاشي الصهيوني لم يتوقع النتائج الكارثية التي ستواجه الكيان، رغم كل محاولاته إظهار انتصار الكيان، وان المعركة قد حققت الأهداف المرسومة لها. كان من الواضح ان الازمة الداخلية التي يعيشها نتنياهو بعد التعديلات القضائية قد احدثت شرخًا بنيويا، أظهر عمق الأزمة بين مكوناته، دفعته إلى شافة حرب اهلية محتملة حذر منها العديد من قادة الكيان واجهزته الامنية، وإن الخروج من الأزمة يستعدي تصديرها للخارج عبر شن حرب اقليمية

تعيد توحيد الصفوف، وتقفز عن هذه الازمة فكان خيار ضرب البنية التحتية العسكرية لسرايا القدس الخيار الأمثل والمرضي لمكونات التحالف الذي يقوده والمعارضة بحجة أمن الكيان وهذا الخيار كان الامثل لانه سيضرب أحد أذرع محور المقاومة في المنطقة ويجفف منابع الدعم العسكري الغزي للمقاومة في الضفة الغربية، التي تزعج الكيان عبر عملياتها النوعية وتصديها البطولي عند بدء المعركة نجحت الأجهزة الامنية والعسكرية الصهيونية في اغتيال ثلاثة من القادة العسكريين لسرايا القدس في عملية أستخباراتية عكست القدرات الامنية والعسكرية والتقنية لقواته بحكم تحكمه في الفضاء الفلسطيني وسيطرته الكاملة على الاتصالات الفلسطينية وغياب الحس الامني لدى سرايا القدس الذي أودى بحياة هؤلاء القادة، وتبعهم قادة آخرون لاحقًا. تلا هذه الاغتيالات قصف لبعض المواقع التي افترضها عسكرية وبعض البيوت والأراضي الزراعية، مقابل ذلك استطاعت المقاومة الفلسطينية، وعبر الغرفة المشتركة الإمساك بزمام المعركة بالكامل فمنذ بدء المعركة وبعد مرور ٣٥ساعة على اغتيال القادة العسكريين الثلاثة، لجأ مستوطنو غلاف غزة للملاجئ دون أن ترد المقاومة على العملية وترك العدو في حالة من الترقب بعدها بدأت بإطلاق الصواريخ، في كل اتجاه، وصلت تل أبيب وجبال القدس، وأحدثت خسائر مادية كبيرة باعتراف محللين من الكيان عكس ما يدعي قادة الكيان، ما ميز هذه المعركة لكلا الطرفين أن المقاومة الفلسطينية، ورأس حربتها سرايا القدس، استطاعت وبكل جدارة ان تتحكم بمجرياتها من حيث طريقة الرد وتوقيته، واستخدمت انواع من الاسلحة والصواريخ اذهلت قادة الكيان (صواريخ مضادة للدروع وصواريخ مضادة للطيران وطائرة مسيرة)، واستمرت في إطلاق الرشقات الصاروخية حتى اللحظة الاخيرة من المعركة، لتثبت للعدو أن المقاومة الفلسطينية موجودة وموحدة وقادرة على الصمود لأشهر اخرى ما لم يخضع الاحتلال الصهيوني للشروط الفلسطينية بوقف استهداف المدنيين والقادة العسكريين وان المعركة التي بدأها الاحتلال لا يمكن أن تتوقف الا بشروط المقاومة التي لاقت دعمًا كبيرا من الجماهير الفلسطينية الحاضنة الشعبية لها ومن محور المقاومة الذي ابدى استعداده للمشاركة اذا طلب منه ذلك اما بما يخص الكيان فقد وجد نفسه في معركة فقد السيطرة على مجرياتها وان حصيلة ما حصده اغتيال ٦مقاومين فلسطينين هم بالاصل مستعدون للشهادة وانه بكل امكاناته العسكرية والتقنية كان يواجه فصيلا واحدا استطاع ان يلحق به هزيمة عسكرية قاسية فلا استطاع سلاح الجو تدمير بنية الجهاد الاسلامي ولا استطاعت قبته الحديدية ان تتصدى لكل الصواريخ التي اطلقت ولا استطاع ان يفرض شروطه لوقف اطلاق النار بل سجل خسائر مادية كبيرة اذ ان التكلفة اليومية بلغت ٩٢٠مليون دولار بما فيها تكلفة الصرف على من دخلوا الملاجئ، عدا عن الخسائر الاقتصادية اليومية، والاهم من ذلك خسارته لعقود لتسويق القبة الحديدية ومقلاع داود التي فشلت في التصدي للصواريخ الفلسطينية اما سياسيًا، فقد حاول نتنياهو الظهور بمظهر المنتصر ولكن فوجئ بانتقادات شديدة من المعارضة التي اعتبرت ان هذه المعركة تخص نتنياهو، وانه لا مجال امامه للهروب من الملاحقة القضائية رافق ذلك ضغط شديد من حلفاءه من التيار الفاشي الصهيوني الديني، لاقتحام الضفة وهذا ما لا يستطيع فعله، لأنه سيخسر مستقبله السياسي الذي بدأ العد التنازلي له.

أخيرًا، لا بد من الإشارة إلى أن أي معركة لا تقاس بحجم الخسائر العسكرية، وإنما بمدى تحقيقها للأهداف التي انطلقت من أجلها، وبدا جليا أن فصائل المقاومة الفلسطينية التي حشدت عشرات الآلاف في مهرجانها في غزة احتفالًا بالانتصار والصمود في وجه أعتى آلة عسكرية في المنطقة، انها مقاومة قوية ولم تنكسر وإن الخاسر الاكبر في هذه المعركة هو الاحتلال.

القمة الثانية والثلاثون للجامعة العربية: قرارات تحت طائلة قانون قيصر الموسع

محمد موساوي

تحت شعار "التجديد والتغيير"،عقدت الجامعة العربية قمتها العادية في دورتها الثانية والثلاثين بمدينة جدة،بالمملكة العربية السعودية يوم الجمعة 19 مايو2023. وتكمن أهمية القمة في كونها تعقد في ظل مستجدات الأحداث التي تشهدها المنطقة والعالم، والاتفاق الذي وقعته المملكة العربية السعودية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستئناف العلاقات بين البلدين برعاية جمهورية الصين الشعبية.

وتميزت هذه الدورة باسترجاع سوريا لعضويتها الكاملة بعد تعليق دام 12 سنة، رغم ما رافق هذا الإجراء التصحيحي من تحفظات بعض الدول الأعضاءكما سجل توصل الرئاسة ببرقيات من عدة دول من بينها فدرالية روسيا والصين الشعبية، وحضور رئيس أوكرانيا الجلسة الافتتاحية بدعوة من الدولة المستضيفة للحدث.

و قد صدر عن هذه القمة العادية بيان ختاميأكد على ضرورة التكاتف لحل قضايا الأمة، وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني والأزمات المستجدة في السودان وليبيا، فضلا عن قضايا اليمن وسوريا ولبنان، كما شدد على الرفض التام للميليشيات والكيانات المسلحة خارج نطاق الدولة وتوحيد المواقف في علاقات الدول العربية بمحيطها الإقليمي والدولي..

وبخصوص بعض البنود التي تستحق الاهتمام، هناك تأكيد القمة على "مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية جمعاء، والهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وحق دولة فلسطين في السيادة المطلقة على أرضها المحتلة عام 1967 كافة، بما فيها القدس الشرقية، وأهمية تفعيل "مبادرة السلام العربية". بما قد يعني احياء قرار قمة 2002 والعذول عن اتفاقية أبرهام.

أما في الشأن السوري، فقد شدد البيان على تجديد الالتزام بالحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها واستقرارها، وتكثيف الجهود لمساعدتها على الخروج من أزمتها، وإنهاء معاناة الشعب السوري.

وفيما يرتبط بالسودان، تم تأكيد التضامن الكامل في الحفاظ على سيادة واستقلال البلاد ووحدة أراضيها، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية باعتبار الأزمة شأناً داخلياً، والحفاظ على المؤسسات.

قد يبدو ان هناك ما يبعث على بعض التفاؤل بخصوص قرارات القمة العربية، لكن مجرد تناول طبيعة هذه القضايا يكشف أن الاقدام على الخوض فيها موقوف على التأشيرة الأمريكية وإلا كان مآله التمطيط والتعقيد أو حتى الإقبار. إن هذا ما كان مألوفا في السابق، أما اليوم فإن أية مبادرة مستقلة -من طرف دولة منفردة أو مجموعة دول-لا تحظى برضى أمريكا يكون نصيبها العقاب.وهذا ما يوضحه مشروع"قانون قيصر الموسع" المتعلق بالنظام السوري، والذي تمت صياغته مباشرة بعد الإعلان عن قرار الغاء تعليق عضوية سوريا الذي دام 12 سنة.

حسب ما تم تجميعه من بعض المواقع الالكترونية، يستهدف مشروع "قانون قيصر الموسع"منع تطبيع العلاقات مع نظام الأسد. وجاء مشروع القانون بعد أن طوت الدول العربية صفحة مواجهة استمرت سنوات مع نظام الأسد بالسماح لسوريا بالعودة إلى مقعدها بجامعة الدول العربية، وهي علامة بارزة في إعادته للمنطقة حتى مع استمرار الغرب في نبذه بعد سنوات من الحرب.إذ قدمت مجموعة مشرعين أميركيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يوم الخميس 11 مايو مشروع قانون يستهدف منع الحكومة الأميركية من الاعتراف ببشار الأسد رئيسا لسوريا وتعزيز قدرة واشنطن على فرض عقوبات، في تحذير للدول الأخرى التي تطبع العلاقات مع الأسد.ويمنع مشروع القانون الحكومة الاتحادية من الاعتراف بأي حكومة سورية بقيادة الأسد الذي يخضع لعقوبات أميركية، كما يوسع قانون قيصر الأميركي الذي

يفرض مجموعة عقوبات صارمة على سوريا منذ 2020و يعد مشروع القانون خطوة حاسمة في معالجة الاتجاه الإقليمي للتطبيع مع نظام الأسد ، معتبرا أنها أهم مبادرة تشريعية تتعلق بالسياسة "الأمريكية-السورية" منذ قانون قيصر. وقال موظف كبير في الكونغرس عمل على مشروع القانون إن مشروع القانون تحذير لتركيا ودول عربية من أنها ستواجه عواقب وخيمة إذا تفاعلت مع حكومة الأسد. وهذا إرهاب ما فوقه إرهاب.

ومن بين البنود الإرهابية ما يلي:

"- تستخدم حكومة الولايات المتحدة كافة الصلاحيات المتاحة لها بموجب قانون قيصر، وغيره من القوانين الأميركية، لردع نشاطات إعادة الإعمار في المناطق التي تخضع لسيطرة بشار الأسد(البند3)

- يحرّم القانون على أي مسؤولٍ أو موظفٍ فيدرالي اتخاذ أي فعلٍ، أو صرف أي مبلغ مالي من شأنه أن يشكل أي اعترافٍ من قبل حكومة الولايات المتحدة، صراحةً أو ضمناً، بأي شكل من الأشكال، ببشار الأسد، أو بأية حكومة سورية يرأسها. (البند4)

- على وزير الخارجية الأميركي، بالتشاور مع وزير الخزانةومدير هيئة مكافحة المخدرات الأميركية ورؤساء الوزارت والوكالات الأميركية المسماة أصولاً،خلال فترة لاتتجاوز 180 يوماًمن تاريخ إقرار هذا القانون، وسنوياً بعدها لمدة خمس سنين، أن يقدم تقريراً واستراتيجية مشتركة إلى اللجان المختصة في الكونغرس، يصف فيهما الأفعال التي اتخذتها الدول الأخرى، أو التي تعد لاتخاذها، للتطبيع، أو الاتصال، أو رفع سوية العلاقات الدبلوماسية، أوالسياسية،أوالاقتصادية مع النظام الذي يرأسه بشا رالأس دفي سوريا (البند5)

- على التقرير، الذي يجب أن يقدم سنوياً، أن يتضمن أيضاً لائحة كاملة بجميع الاجتماعات الدبلوماسية على مستوى سفير فما فوق بين نظام الأسد وأي ممثل عن حكومات الإمارات، والبحرين، والسعودية، وتركيا، والعراق، والأردن، وعمان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، ولبنان. (البند 7)

- يجب أن يتضمن التقرير لائحة كاملة بجميع التعاملات، بما فيها الاستثمارات، والمنح، والعقود، والهبات، والقروض التي تتجاوز مبلغ ٥٠ ألف دولار، في المناطق التي تخضع لسيطرة النظام في سوريا، التي تجري على يد أي شخص أو جهة من الدول الآنفة الذكر مع نظام الأسد، مع إدراج تقدير إلى جانبها، فيما إذا كان من قام بذلك قد خالف قانون قيصر أو القوانين الأميركية الأخرى، وصار بموجب ذلك تحت طائلة العقوبات الأميركية (البند8).

يستخلص مما سبق كما لو أن عودة سوريا مشروطة بالإطاحة بنظام الاسد أو الامتناع عن المساهمة في إعادة إعمار جزء البلد الذي يقع تحت سيطرة النظام السوري، وإلا كان نصيب المخالفين أشد العقوبات مما تتضمن ترسانة قانون قيصرفي طبعتيه الاصلية والموسعة. ويسري تتبع التفاعل مع هذا القانون لمدة خمس سنين. فيما تستمر أمريكا بدون حسيب ولا رقيب في احتلال ونهب خيرات ما يفوق الثلث من مساحة سوريا. كما يستمر الكيان الصهيوني في ارتكاب الجرائم تلو الأخرى في حق الشعب الفلسطيني.

فهل تجرؤ الدول العربية على تحدي قانون قيصر الموسع الإرهابي؟ وإلا، فما معنى التجديد التغيير؟

ملحوظات:

- أعرب الأمين العام للجامعة العربية في تصريح أدلى به بعيد صدور البيان الختامي عن أمله في "ألا يلغي الاتحاد الأوروبي اللقاء المتفق عليه لشرح دواعي عودة سوريا إلى الجامعة العربية".

- في اجتماع السبعة ب هيروشيما باليابان، لم تعتدر أمريكا عن جرائمها النووية في كل من ناكازاكي وهيروشيما ولم تطالب بذلك حكومة اليابان.

في 12 مايو 2023

الإعلام البديل المناضل: أي دور للشباب-ات

سعد مرتاح

مفهوم الإعلام (تأطير نظري عام):

في ظل الأنظمة السلطوية الرأسمالية يعتبر الإعلام إحدى أهم أدوات الضبط الاجتماعي (إضافة إلى الدين والمدرسة، الأسرة)، فمن خلاله يتم ضبط المجتمع وتلقينه الأفكار والأسس والتي تغذي هذه الأنظمة السلطوية الطبقية.

ويعتبر الاعلام من مكونات البنية الفوقية فهو جزء من المؤسسات الاجتماعية وبالتالي فهو يمثل في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي قيم وآراء الطبقة البورجوازية النظام وأداة لخدمة مصالحها، فهو آلية للتدجين والاستلاب عن طريق نشر ثقافة الاستهلاك والفكر السطحي الفاقد لأي مضمون نقدي تحرري من خلال العديد من الوسائل (المحطات الفضائية، الإنترنيت، الهواتف النقالة) ما يساعد النظام الرأسمالي على بث وهم بأنه لا توجد فوارق اجتماعية طبقية في المجتمع.

ولأن وسائل الإعلام بشتى أنواعها المسموعة والمرئية هي جزء من سلطة النظام الرأسمالي، فهو يعمل بشكل مستمر على احتكارها وجعلها موجهة في خدمة مصالحه، باستعمال وسائل وآليات متعددة، فتظهر قوة المال وفرض منطق الربح والتحكم في الاستثمار والزيادة فيه ورهن مصالح المؤسسات الإعلامية بواقع الاستغلال والدفاع عنه بربط وسائل الإعلام بالممولين ورجال ونساء الأعمال لتحديد نوع المضامين والبرامج والصور والتقارير التي تلائم النظام الرأسمالي وأيديولوجيته.

غير أنه كباقي الحقول والقطاعات فإن الحقل الإعلام يعرف صراعا وتناقضا ما بين إعلام رجعي رأسمالي وهو الذي ينطبق عليه ما سبق ذكره، وإعلام آخر هو إعلام ديمقراطي شعبي تنخرط فيه التيارات التقدمية والمناضلة من أجل كشف الطبيعة الطبقية للمجتمع الرأسمالي والاستغلال والاضطهاد التي تعاني منه مختلف الفئات الشعبية إضافة إلى استعماله كمنارة للتثقيف الأيديولوجي والسياسي التحرري.

الإعلام المغربي ما بين الرسمي والبديل:

بدراسة عامة للحقل الإعلامي المغربي، يمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين من الإعلام، الإعلام الرسمي المتحكم فيه من قبل السلطة السياسية، والإعلام البديل الذي تنشط فيه قوى المعارضة الحقيقية ومختلف الحركات الاحتجاجية والصحافة المستقلة الجادة.

1 – الإعلام الرسمي المخزني

منذ الاستقلال الشكلي لم يخرج الإعلام الرسمي المغربي عن دائرة النظام والتكتل الطبقي السائد، ولضبط تحكم النظام السياسي في المؤسسة الإعلامية فقد اعتمد تاريخيا على أسلوبين:

– الأسلوب القانوني: وذلك بسن ترسانة قانونية تجعل من السلطة السياسية المتحكم الوحيد في الحقل الإعلامي الرسمي، فغالبية القنوات الإعلامية والجهوية بموجب النصوص القانونية المنظمة لقطاع الإعلام هي تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ويسيرها مجلس إداري. هذا المجلس الذي يترأسه المدير العام لشركة ويتم تعيينه من طرف الملك بموجب القانون أيضا. وأيضا المجلس الأعلى السمعي البصري الذي يعين نصف أعضائه إلى جانب الرئيس من طرف الملك، ولا تحدد مدة ولايتهم، ما يجعل المخزن طريق النصوص القانونية ينفرد بتسيير وتدبير وتوجيه كل المؤسسات الإعلامية العمومية.

– الأسلوب الثاني: أسلوب الاحتكار للمؤسسات الإعلامية الخاصة وذلك باستخدام المخزن سياسة الضغط المالي على هذه المؤسسات: الإشهار، استغلال ورقة الدعم المالي.. ما يجعل هذه المؤسسات رهينة الواقع الاقتصادي والسياسي ووجودها مرتبط به.

وعن طريق هذين الأسلوبين فقد فرضت السلطة السياسية رؤيتها للإعلام وجعلته يخدم مصالحها ومشاريعها، وقد كانت عموما هذه الرؤية المخزنية تنبني أساسا على:

– إنتاج وإعادة إنتاج نفس القيم والتصورات المنضبطة للطابع الرجعي والتقليدي المغرق في المحافظة.

– التهجم اللاأخلاقي على المعارضة السياسية بمختلف أطيافها والحط من كرامتها والتشهير بها

– مهاجمة الفكر النقدي التقدمي.

– الترويج لحوادث مجتمعية مفتعلة أو حقيقية هامشية

وخلق رأي عام مزيف حولها وتغييب القضايا الجوهرية الملحة.

2 – الإعلام البديل:

منذ أواخر العقد الأخير من الألفية شهد المغرب كما المنطقة والعالم بأسره نموا ملحوظا لإعلام آخر هو الإعلام الرقمي خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي (فايسبوك، يوتيب، واتساب..)، ونظرا لسيطرة المخزن الكلية على الإعلام العمومي والورقي فقد شكلت هذه المنابر للطبقات الشعبية وجميع شعوب العالم وسطا خصبا للتعبير عن آرائها وتصوراتها بكل حرية وإبداع. لذلك سميت بالإعلام "البديل" كمصطلح حديث مناقض للإعلام التقليدي الرسمي، كون الاعلام البديل لا توجد نخبة متحكمة فيه ولا قادة اعلاميين وإنما هو متاح للجميع للدخول فيه واستخدامه والاستفادة منه طالما تمكنوا واجادوا ادواته.

الشباب والإعلام البديل:

مع بداية السيرورات الثورية التي شهدتها المنطقة من بينها المغرب في أوائل العقد الثاني من هذه الالفية الثانية، اعتمد الشباب/ات ناشطو هذه الحركات في المغرب على الإعلام البديل لإيصال صوتهم، ويمكن الوقوف على ثلاث لحظات تاريخية نضالية أبدعت الشبيبة فيها عن طريق الإعلام البديل:

1 – حركة 20 فبراير

طورت الشبيبة المغربية الاعلام البديل في ظل حركة 20 فبراير، محطمة كل الرهانات التي وضعها المخزن على وسائل الاعلام التقليدية الكلاسيكية المسيسة (كما توضيحها في المحور الثاني) التي تخضع لسيطرته،

فقد أبدع شباب وشابات حركة 20 فبراير في بلورة أسس إعلام ديمقراطي بديل ينشر القضايا الحقيقية للمجتمع المغربي ويفضح زيف إدعاءات التي روجتها السلطة السياسية آنذاك من قبيل "الاستثناء المغربي"، فقد رأينا صفحات الفايسبوك مليئة بمظاهرات حركة 20 في مختلف المدن.

إضافة إلى أن الحركة اعتمدت على هذه الوسائل في التعبئة لمختلف تحركاتها، وبما أنها فضاء حر غير خاضع لرقابة النظام، فقد وجد هذا الأخير نفسه عاجزا عن حصارها وضبطها.

ومنذ تلك اللحظة طور الشباب/ات يوما بعد يوم من هذا الإعلام، وتعامل مع أحداث شهدها المجتمع المغربي باحترافية وإبداع، كملف الإعفاء الملكي عن مغتصب الأطفال دانيال، الذي لولا الإعلام البديل لما خرج للعلن، سواء من حيث تغطيته لهذا الظاهرة، أو سواء من حيث الدعوات المنظمة في مختلف مدن المغرب احتجاجا على عفو الملك عن مغتصب الأطفال.

2 – حراكي الريف وجرادة:

عرفت عدد من مناطق المغرب حراكات شعبية امتد بعضها لشهور. كان أولها وأبرزها حراكي الريف وجرادة، وقد اشتركت هذه الحراكات في كونها حملت مطالب اجتماعية تروم رفع التهميش حيث عرت تهافت دعاية المخزن حول "برامجه التنموية" ("الحسيمة منارة المتوسط" نموذجا) وكشفت وعوده الكاذبة.

وقد لعب الشباب/ات دورا أساسيا فيها حيث أمدوها بوجوهها البارزة ومعظم معتقليها، وساهموا في بلورة أشكال التنظيم التي اتخذتها من خلال الاستعمال المكثف لمواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، حيث عجت مواقع الإعلام البديل بمسيرات شعبية جد ضخمة، كما اعتمد الشباب قادة الحراك على الاعلام البديل سواء من حيث الإدلاء بتصريحات بين الفينة والأخرى حصدت مئات الآلاف من المشاهدات، أو من خلال بث مباشر للمسيرات الضخمة بشكل جعل الإعلام الرسمي العمومي في حالة شلل وأفقده عنصر المبادرة، فأي دعاية تحريضية من طرف الإعلام الرسمي كان يتم الرد عليها في نفس اليوم وبشكل مبهر من طرف الشباب قادة الحراك من خلال الإعلام البديل، بشكل أثبت للجميع حجم الكذب والتزوير الذي يمارسه الإعلام الرسمي المخزني.

3 – حركة المقاطعة الاقتصادية الشبابية:

لعل قوة الاعلام البديل في الصراع السياسي الراهن برزت أيضا بقوة خلال المقاطعة الاقتصادية الرقمية، حيث شهد شهر أبريل 2018 إطلاق دعوات لحملة مقاطعة منتجات 3 شركات كبرى مرتبطة بالسلطة فغالبية أسهم "سنترال دانون" كانت في ملكية الهولدينغ الملكي قبل أن يبيعها لشريكه الشركة الفرنسية المتعددة الاستيطان "دانون". أما "إفريقيا" و"أولماس" فتتحكم فيهما عائلتان مقربتان من القصر (بنصالح وأخنوش). وقد انتشرت الدعوة كالنار في الهشيم في مواقع التواصل الاجتماعي. وعرفت استجابة واسعة من طرف الطبقات الوسطى والشعبية بالمدن الكبرى والمتوسطة. وقد بينت الحملة أن الفئة أكثر انخراطا وتعبئة دعاية لحملة المقاطعة هي فئة الشباب.

قصص قصيرة

مغامرات المختنتر

محي الدين لوكيلي

رغم كون الزاوية مدينة صغيرة لا يتعدى سكانها العشرة آلاف نسمة إلا أنها كانت مليئة بالأحداث والشخصيات. لا يمر يوم من أيامها دون أن يفاجأك جديد أو يأتيك خبر . أما الشخصيات فهم عدد لا يحصى أو يعد ، حتى يخال لك أن كل ساكن من سكان الزاوية هو شخصية مستقلة بذاتها، من المدني النجار، للسي قاسم الخياط مرورا بالمعلم الخياط السفناج وإدريس بائع الصوصيص. كانت هاته الشخصيات وغيرها تتبارى دون أن تعي ذلك في تنشيط فضاء الزاوية الرتيب. لقد كانت مغامراتهم وحياتهم اليومية هي المادة الأساسية التي تتأثث بها موائد المقاهي الشعبية للزاوية. بطبيعة الحال كان لابد للرواة من زيادة بعض البهارات التي تعطي للأحداث بعدا دراميا يليق بالشخصيات ويجعل من الرواية عملا إبداعيا يتماشى وما أبدعه المنشدون من قصائد الملحون.

المختنتر كان أحد هاته الشخصيات إن لم نقل أنها الشخصية الأكثر حضورا في الزاوية. المختنتر كان حدادا وسباكا وميكانيكيا وكهربائيا وغيره كثير. كان محل المختنتر ورشا للإبداع والإبتكار في كل الميادين الذي ذكرنا والذي لم نذكر. بالإضافة إلى ذلك، كان المختنتر سليط اللسان، لا يهاب أحدا ولا يحابي فردا. لم يكن يأبه لا لعلو شأن هذا ولا لجاه ذاك. كان لا يأخذ بعين الاعتبار لا مالا ولا سلطة. كثيرا ما كانت تصرفاته مصدرا لمشاكل تنتهي بتدخل زوجته أو أحد الأعيان. لكن هذا لم يغير من تصرفات المختنتر شيئا فما كان من سكان الزاوية خصوصا الأعيان ورجال السلطة سوى تجنبه أو محاولة إرضائه وتجنب الاحتكاك به. ورغم أن هاته الطريقة كان تصيب حينا وتخيب في حين آخر إلا أنها كانت المسلك الوحيد لتخفيف ضرر التعامل أو مواجهة المختنتر.

الحاج إدريس كان الضحية المثالية للمختنتر، لا يترك مناسبة دون استغلالها للتهكم منه ويستغل كل فرصة للإستهزاء به. كان الحاج إدريس رجلا من أعيان الزاوية، فهو ذو علم ومال، أما عائلته فلها حظوة وحضور في تاريخ الزاوية. كان الحاج إدريس يحترمه القاصي ويتودد إليه الداني إلا المختنتر الذي لم يجد الحاج إدريس طريقة لتفاديه أو سبيلا لكبح تصرفاته.

مرت الأيام والسنون، تغيرت الأحداث والمواقع. أصبح للمختنتر أبناء وأحفاد وترقى الحاج إدريس في سلم المجتمع. زاد ماله وتقوت سلطته ولم يعد فقط من وجهاء الزاوية بل أصبح رئيسا لمجلسها الترابي. المختنتر أصبح في سن الخمسين لكن تصرفاته لا زالت كما كانت عليه وهو شاب في العشرين كما أن الزمن توقف عنده أو كأن تسلسل السنين لا تعنيه. مبدع في أعماله، منفرد في أسلوب حياته، سليط بلسانه.

ذات يوم، وبينما الحاج إدريس يقوم بجولة تفقدية مرفوقا بمساعديه ومحميا بأعوان السلطه وحوله المتطفلون، أتاه صوت من وسط الحشد:

-الحاج دريوس

حاول الحاج إدريس أن يتجاهل النداء، هو يعرف أنه المختنتر وأنه يعنيه حينما قام بتصغير إسمه تهكما لكن المختنتر تمادى في تصرفه:

- الحاج دريوس، ألم تعد تسمع؟ أهذا ناتج عن أثر الصفحة التي أعطيتك حينما كنا في المسيد؟

تعالت القهقهات وصار الكل منتبها يسترق السمع لما سيأتي من أحداث. كان المختنتر في غاية النشوة بينما الحاج إدريس يفور غضبا، كان يرى أثر المهانة في عيون معاونيه ورجال السلطة، لم يعد يتحمل وأصبح مقتنعا أن لا بد من تأديب للمختنتر حتى يصبح عبرة لمن لا يعتبر. في إشارة واحدة من الحاج إدريس تحرك أعوان السلطة وحملوا المختنتر حملا إلى سيارتهم أو "الواشمة " كما كانت تسمى في الزاوية. وحده المختنتر الذي لم يكن يعي ما يدور حوله من أحداث. فقد كان يلوح للجمهور فرحا ويرفع شارة النصر تحت تأثير تصفيقات الجمهور. لم يعد إلى رشده إلا وباب "البنيقة" يوصد خلفه.

طبعا انتشر الخبر كالنار في الهشيم، وهرعت زوجته وأبنائه متوسلين للحاج إدريس وحين لم ينفع ذلك توسلت زوجته عند أصحاب الجاه والأعيان طالبة تدخلهم متدرعة إليهم. رغم ذلك أصر الحاج إدريس أن يبيت المختنتر يومين على الاقل في "البنيقة" حتى يعود إلى رشده ويعرف أنه يتعامل مع الحاج إدريس الرئيس وليس دريوس رفيق المختنتر في المسيد.

حينما أطلق سراح المختنتر، أصر الأصدقاء أن تعقد جلسة صلح بين الحاج إدريس والمختنتر، كان ذلك في مكتب الرئيس الفخم، كان الهدف هو أن يعي المختنتر تحول الأوضاع وتغير موازين القوى. لأول مرة كان المختنتر ينصت بإمعان، استمع لشرح هذا ولنصح ذاك. وبعد أن اقتنع الجميع أن المختنتر فهم الدرس انتظروا ردة فعله وما قد نوى. استوى المختنتر في جلسته وتوجه إلى الحاج إدريس متسائلا:

- كم هي مدة رآستك للمجلس؟

- خمس سنوات

قام المختنتر مبتسما، رمى بجلبابه على أحد كتفيه وخاطب الجاج إدريس مقهقها:

- راه عندك خمس سنوات سرسي، بعدها سأعود إليك يا دريوس.

لم ينتظر الرد، فقد خرج مسرعا وركب دراجته النارية المزركشة بالأضواء والمنبهات، وسار يطوف بشوا ع وأزقة الزاوية متفاعلا كما عادته مع تحايا الكبار والصغار.

على هامش برنامج (مشيتي فيها)

عبد الكريم الرطابي

في يونيو سنة 2021(1442هجرية)تناولنا بالتحليل والنقد السلسلة الرمضانية (سيتكوم كلنا مغاربة) دون أن تجد المقالة آذانا صاغية فيرعوي أصحابها .هذه المقالة نخصصها لبرنامج (مشيتي فيها)الذي يعرض في وقت الذروة (وقت الإفطار). أول ما يطرح على المتلقي مجموعة من الأسئلة كالتالي:

ا- ما هذا ؟

ب- ما الغرض منه ؟

ج - من هي الفئة المستهدفة من هذا البرنامج ؟

إن برنامج (مشيتي فيها) هو شكل من أشكال برامج الكاميرا الخفية المتعارف عليها عالميا. وكل مجتمع طوره وفق ثقافته ووفق تصوره للفرجة قصد جلب المتعة للجمهور في دقائق قليلة. ومن ميزة هذه البرامج الفكاهية -1استغلال مساحة ضيقة من الزمن (دقائق معدودة لا تتجاوز ست دقائق)2--اعتمادها عنصر المفاجأة سواء لدى(الضحية) أو الجمهور/ المتلقي.-3 توظيف أدوات مساعدة غير مكلفة (نظارات سوداء أو عكاز) للإحالة على شخص ضرير أو شخص يتظاهر بالتسول ليوقع بالمارة.والفئة المستهدفة هي عامة الناس / المارة .ومكان الأحداث هو مكان طبيعي غير مصطنع وغير خصوصي (شارع عمومي أو ساحة عامة) ينتهي المقلب في دقائق قليلة فتتحقق المتعة (الفرجة) عند الجمهور وينتهي معها برنامج الكاميرا الخفية. اتخذ برنامج (مشيتي فيها)مسارا جديدا خرج عن جوهر الفكرة المستهدفة.لقد أصبح مسلسلا رمضانيا يعرض يوميا في حلقات رتيبة ومملة لأن الجمهور بات يعرف خاتمة كل حلقة . إن الحيز الزمني الذي يشغله يعادل حلقة من مسلسل تلفزيوني.فطريقة عرض الحلقة الأولى تجعل الجمهور يقيس الحاضر على الغائب ،لأنه أدرك سر اللعبة/المهزلة وسقط عنده عنصر المفاجأة وهو الأهم، ويصبح عالما بتفاصيل المقلب.فقط وحده ضيف الحلقة من ينطوي عليه المقلب الباهت . يصبح المقلب تافها (وحامضا) لأنه يتكرر بنفس البلادة مع أشخاص آخرين (ليسوا من عامة الناس) طيلة ثلاثين يوما. هذا التكرار الغبي يسحب من الجمهور التجاوب والتفاعل والدهشة لأنه صار مدركا لما سيقع للضحية. و هنا تطرح الأسئلة - لمن أعد هذا البرنامج؟ وما الغاية منه؟

الأدوات الموظفة في البرنامج هي أدوات لوجيستيكية ضخمة ومكلفة كاستعمال اليخوت والمسابح (والتيليفيريك) والطائرات والسيارات الفخمة والفنادق للإقامة.كما نلاحظ أن الفضاءات التي تصنع فيها المقالب/ المهازل هي فضاءات خاصة ،عكس الكاميرا الخفية التي يكون فضاؤها عموميا،وتجري أحداثها أمام عامة الناس .إن هذا يثير كلفة استغلال هذه الأماكن والمعدات الموظفة ،وهي بلا شك كلفة باهظة. كما أن الانتقال من مدن الشمال إلى مدن الشرق ثم مدن الوسط فالجنوب يطرح أسئلة كثيرة.هل البرنامج أصبح مناسبة عند البعض للقيام برحلات سياحية على حساب ميزانية البرنامج؟؟ أتذكر بالمناسبة أحد لاعبي فريق الرجاء البيضاوي عندما وقف بطريقة عادية متحديا الجميع دون أن تؤثر فيه تلك المشاهد المفتعلة وهو يسمع ويرى طلقات الأعيرة النارية وسقوط الكومبارس وفرار بعضهم .عندما انتهى المشهد الفاشل صاح فيهم (جيبينا حتى لمدينة فاس ... هاد الشي كامل على والو ...) حبذا لو صورتم المشهد في البيضاء دون تحمل مشاق السفر...

- القنوات الرسمية والإعلام العمومي .هذا القطاع يعتبر العين التي يطل منها الإعلام الرسمي، وعبرها يمرر خطاباته،ومنها ندرك بعضا من أسرار الإستراتيجية العامة التي توجه هذا الإعلام عبر رؤية تعبر عن المنطلقات الفلسفية والفكرية التي تخدم مصالح الأمة حفاظا على هوياتها المتعددة مع الانفتاح على العالم الذي أصبح قرية صغيرة،كما يصبح الإعلام الرسمي الواجهة العمومية التي عبرها يتم تمرير سياساتها وبرامجها لتعبئة الرأي العام الوطني لإنجاح برامجها الصحية والتربوية.

يسعدنا في هيئة تحرير الجريدة أن يكون ضيفنا في هذا العدد رفيقنا "سعد مرتاح" واحد من الأطر المناضلة في أوساط الشباب بمختلف فئاتهم. رفيقنا سعد طالب باحث في العلوم السياسية، مسؤول في المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان. مناضل في الحركة الطلابية ومن الشباب الذين أشعلوا لهيب حركة 20 فبراير المجيدة ابان 2011 ...

نستضيف الرفيق "سعد" وهو يحمل معه هموم شباب المغرب ليبسطها في حقل معرفي بمرجعية واضحة فيقدمها للقراء عبر محاور تفتح الأمل في بناء حركة شبيبية في مستوى مواجهة التحديات بانتزاع مكاسب اجتماعية مسنودة بخوض المعارك المتواصلة قصد تحقيق التغيير الثوري المنشود الذي يفتح آفاقا جديدة للشبيبة التعليمية والأطر الشابة المعطلة بما يخدم بناء المشروع الديمقراطي البديل. شكرا رفيقنا سعد على قبول الدعوة وعلى اسهاماتك المتواصلة مع الجريدة.

1 - كيف يمكنكم تقديم الحركة الشبيبة المناضلة وما مكوناتها؟

أولا أتوجه بكل الشكر والتقدير والمودة لجريدتنا المناضلة على تخصيصها الدائم مكانة مهمة لموضوع الشباب وانشغالاته وواقعه ضمن موادها وأعدادها،

جوابا على السؤال فإن الحركة الشبيبة المغربية المناضلة اليوم تخوض حركات احتجاجية في مختلف مناطق المغرب هذه الحركات التي لم تخرج عن الطابع الفئوي والقطاعي،، حيث كل فئة من الشباب/ات سطرت مطالبها الخاصة بقطاعها وخاضت على إثرها معاركها النضالية، وإجمالا يمكن إبراز أهم الحركات الاحتجاجية الشبابية خلال العقد الأخيرةالذي عرف انخراطا قويا للشبيبة، في حركة المعطلين/ات في إطار تحركات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة، وفي حركة شباب/ات الشغيلة التعليمية والتي تمثلت أساسا في هذه الفترة في نضالات التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم وعليهن التعاقد ومساهمة الشباب القوية في نضالات الجامعة الوطنية للتعلم FNE، ثم الحركة الطلابية والحركة الطلابية في إطار فصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وإلى جانب الحركات الفئوية فقد لعب الشباب دورا أساسيا أيضا في قيادة الحركات الشعبية التي شهدتها بعض المناطق في العقد الأخير (الريف، جرادة..) والتي تشترك في كونها حملت مطالب اجتماعية تروم رفع التهميش عرت من حقيقية التنمية المخزنية وكشفت وعوده الكاذبة.إضافة إلى حملة مقاطعة منتجات ثلاث شركات كبرى التي كان فيها الشباب/اتالفئة الأكثر انخراطا وتعبئة وحماسا.

هذا على المستوى الاجتماعي والجماهيري الميداني، أما على المستوى السياسي فإن جل هذه التحركات الشبيبة تنخرط فيها 4 تنظيمات سياسية شبابية التي يمكن اعتبارها هي المكونات الأبرز للحركة الشبيبية المغربية المناضلة في شقها السياسي، فهي منحصرة أساسا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي وشبيبات فدرالية اليسار وشبيبة الاشتراكي الموحد وشبيبة العدل والاحسان، حيث من خلال دراسة الحقل السياسي المغربي ومختلف الفاعلين فيه يبدو واضحا أن هذه التنظيمات الأربع هي وحدها التي تنخرط وتتفاعل وإن بشكل متفاوت في الحركات الشبيبية وتحاول الدفع بها إلى الأمام.

2 - كيف يبدو لكم المشهد العام،وما موقع الشباب من هذا المشهد؟

يتسم المشهد العام المغربي حاليا بتغول خطير للنظام على كافة المستويات دون استثناء فعلى المستوى السياسي يتسم الوضع الان بانعدام حرية التعبير والرأي والتضييق الحاد على الصحفيين المناضلين وحتى المستقلين وعودة الاعتقال السياسي بقوة وإحكام الدولة البوليسية بكل ثقلهاعلى كافة مفاصل الدولة، في حين يتميز على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي بخوصصة كل القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الماء والكهرباء..) وبتفشي البطالة وتعميم الشغل الهش غير القار والغلاء الكارثي في أصناف المواد الأساسية.

وطبعا كان الشباب/ات من الفئات الأولى المتضرر من هذا الوضع إذ لم يعد يخفى على أحد أن الشبيبة المغربية (عندما أتكلم على الشباب/ات فأنا أقصد الشباب/ات الكادح) تعيش أوضاعا جد متردية على أغلب المستويات، متمثلة في خوصة التعليم الشيء الذي يؤدي إلى عدم إكمال عشرات الآلاف من الشباب تعليمهم الجامعي بسبب اضطرارهم للعمل في ظل ضعف كارثي للمنحة، وحتى العمل يكون في أماكن تعرف استغلال بشع في ظل ظروف لا كارثية لا إنسانية تماما، كما أن الشباب اليوم محروم من حرية التعبير والتفكير حيث تعرض الكثير من الشباب/ات من المضايقات والمتابعات والمحاكمات الصورية بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضهم للسياسات المخزنية آخرها الهجوم على مجموعة من الصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والقيام بحملات اعتقال عشوائية طالت العديد من نشطاء الحراك الشعبي وقيادات التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض التعاقد الذين مازالوا يحاكمون لليوم،إضافة إلى أن هناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلة، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تنسيقيات الشغيلة التعليمية...) محرومة من وصولات الإيداع القانونيةوأيضا في منعها من تنظيم أنشطتها الإشعاعية والثقافية في القاعات العمومية، فالشبيبة اليوم تعيش قمعا سياسيا حقوقيا خطيرا ممنهجا .

3 - هل من تقدم في واجهات النضال،المستوى التعليمي؟ النضال ضد البطالة؟ وضد الاقصاء الاجتماعي؟

فيما يخص التقدم في واجهات فقد أبدو متشائما بعض الشيء في هذا الجانب، فباستثناء نضالات شباب الشغيلة التعليمية التي حققت مكاسب ظرفية مهمة خاصة التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد حيث تمكنوا مرحليا من إسقاط وتجميد تنزيل أغلب بنود التعاقد (وإن لم يتمكنوا من إسقاطه كليا)، فإن أغلب الفئات الأخرى لم تحقق مكاسب مهمة، فالحركة الطلابية رغم نضالاتها المهمة فإنها أصبحت تحقق مكسبات جزئية هزيلة يتم التراجع عنها بسرعة، ففي ظل غياب النقابة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بهياكلها وأجهزتها يستطيع النظام تمرير ما يريد من مخططات داخل حقل التعليم العالي بل أنه لقي لحد الان سهولة كبيرة في فرض التطبيع الأكاديمي مع الكيان الصهيوني المجرم داخل الجامعة. في حين حركة المعطلين بقيادة الإطار المناضل التاريخي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب هو الآخر لم يعد قادرا على فرض التوظيف في الوظيفة العمومية ويقدم تضحيات جسام مقابل تحصين مكتسبات لا ترقى إلى مستوى التضحيات المقدمة، ونفس الأمر ينطبق على الشبيبة العاملة حيث لحد الان لم يتم اختراق أغلب أماكن عمل الشباب والتي تتسم بالاستغلال البشع الفاقد لكل الحدود (أجر لا يحصل حتى للحد الأدنى الضئيل أصلا – ساعات عمل تفوق 12 ساعة – غياب أي تصريح أو تأمين في الضمان الاجتماعي) وتنظيمهم نقابيا. وهذا راجع حسب تصوراتنا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي إلى ضعف حركة الشبيبة المغربية راجع لثلاث مستويات تفتقرها هذه الحركة:

- أزمة تنظيم.
- أزمة برنامج.
- أزمة قيادة.

4 - ما المطلوب توفيره من أجل بناء حركة شبابية في مستوى التحديات؟

المطلوب كما نراه في شبيبة النهج هو الإجابة على عناصر الأزمة الثلاث التي سبق ذكرتها أي توحيد وتنظيم حركة الشبيبة المغربية على أساس برنامج شبيبي وحدوي شامل بثيادة مناضلة مكافحة، أي باختصار فإن كل هذا ينصب في إعادة بناء الحركة الشبيبية على أسس ديمقراطية وحدوية ومنظمة، فحاليا يعمل أعضاء وعضوات شبيبة النهج الديمقراطي العمالي في واجهات مختلفة: نقابات، جمعيات، حركة المعطلين، الحركة الطلابية... غير أن هذا العمل يظل هذاغير فعال إذا لم تحكمه مهمة مركزيةبالغة الصعوبة هي إعادة بناء الحركة الشبيبية على أسس ديمقراطية و وحدوية بما يعنيه ذلك من تقوية واستنهاض لفعلها في مختلف القطاعات و إعادة بناء أدوات النضال الشبيبي على أسس جماهيرية ديمقراطية وتطوير مختلف أشكال العمل الوحدوي بينها وإطلاق مبادرات في هذا الاتجاه تسعى في الوقت الراهن إلى توحيد النضالات الشبيبية المشتتة على أساس برنامج وحدوي للمطالب الديمقراطية للشباب فالجزء الأساسي من الحل متمثل في تسليح الحركة الشبيبية ببرنامج لمواجهة السياسات النيوليبرالية قادر على لف كل الحركات المشتتة التي ذكرتها في الإجابة على السؤال الأول. إن إنجاز هذه المهمة يتطلب منا الكثير من الإصرار والمثابرة وإطلاق أو المساهمة في مسلسل طويل ومعقد من المبادرات دون كلل أو ملل.

مجلة "التحرر" العدد الثامن قريبا بالأكشاك

يسر هيئة التحرير أن تعلن عن صدور العدد الثامن من مسيرة مجلة "التحرر" التي انطلقت بداية سنة2014 كمنبر فكري يعمل جاهدا لتجديد الفكر الاشتراكي والتحرري والتقدمي وتوطينه في مجتمعنا.

سيرا على نهج المجلة التحريري، يتضمن هذا العدد ملفين أساسيين .يتطرق أولهما للحرب في أوكرانيا وتبعاتها فيما يخص تشكل عالم آخر؛ ويتناول المحور الثاني القضية الفلسطينية وتجدد المقاومة المسلحة، إلى جانب محور حول تجارب تحررية ملهمة وقصيدتين شعريتين من ديوان يسوع الفلسطيني.

إن اختيار هذه المواضيع يجد سنده وتفسيره في دقة المرحلة التي تجتاحها البشرية عامة وشعوب منطقتنا خاصة، والتي تضعها من جديد أمام خيار، غير قابل للتجاوز، إما الاشتراكية أو البربرية.

وهكذا يكون العدد الثامن من مجلة التحرر قد ساهم في تعزيز رصيد مجلة التحرر الذي راكمته منذ صدور الأعداد الأولى والتي تضمنت الملفات التالية :

السيرورات الثورية بالعالم العربي، التحولات الطبقية بالعالم العربي، بناء جبهات ضد الرأسمالية والاستبداد، بناء الدولة الديمقراطية بالمغرب، معضلة التعليم بالمغرب، الدولة: العنف الثروة والدين، سؤال الحزب، الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الروسية.

الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي تحتج ضد الإقصاء

نظمت الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي، يوم الثلاثاء 23 ماي الجاري، اعتصاما إنذاريا أمام مقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالرباط، رفضا لما اسمته ب"إقصائها" من الحوار القطاعي الذي تجريه الوزارة مع النقابات الأكثر تمثيلية.

وجاءت هذه الخطوة تنفيذا لقرار المجلس الوطني للنقابة احتجاجا على إقصاء جامعة FNE من الحوار القطاعي الذي باشرته الوزارة مع النقابات الخمس الأكثر تمثيلية منذ نهاية 2021، وشاركت فيه الجامعة حيث حضرت لأكثر من 30 اجتماعا. بين النقابات التعليمية

ليتم اقصائها بعد رفضها التوقيع على اتفاق 14 يناير 2023، معتبرة أنه "لايستجيب لتطلعات الشغيلة التعليمية".

وقد سطر المجلس الوطني للجامعة برنامجا نضاليا مطالبا بالتراجع عن قرار الإقصاء الذي اعتبر أنه "انتقام من الوزارة الوصية على موقفها الرافض لاتفاق 14 يناير". و "تهريب الحوار بإقصاء مكشوف وفعلي للجامعة كنقابة حصلت على التمثيلية، ومناورة تستهدف تمرير المخططات التراجعية والالتفاف على المطالب العادلة والمشروعة الفئوية والعامة والمشتركة للشغيلة التعليمية وعلى مطالب التعليم العمومي الموحد والمجاني لجميع بنات وأبناء شعبنا بمختلف المناطق"▪

من وحي الأحداث

التعنت أمام مطالب عاملات وعمال سيكوميك جريمة

التيتي الحبيب

تعيش ساكنة مكناس على حدث معركة عاملات وعمال سيكوميك، هذه المعركة التي تواجه فيها العاملات والعمال، الباطرون الذي تنصل من جميع واجباته التي يفرضها القانون الجاري به العمل. وما كان لهذا الباطرون ان يتملص من واجباته وان يسلب العاملات والعمال حقوقهم إن لم يجد الحماية والدعم من أجهزة الدولة الإقليمية والجهوية وحتى من الحكومة ووزاراتها ذات الاختصاص والمسؤولية في حماية حقوق الطبقة العاملة.

إن الباطرون ومعه كل الجهات التي تغطي على خرقه للقانون وانتهاك الحقوق، يراهنون على طول المعركة حتى يتعب ذوو الحقوق ويتسرب إلى نفوسهم اليأس والإحباط، وتفشل وحدتهم وتنهار قواهم، وينسحبوا من ساحة النضال؛ وساعتها يفرض الباطرون شروطه المذلة والمجحفة.

لقد أصبحت معركة سيكوميك جزء من تاريخ الطبقة العاملة المغربية، والذي سطرت فيه آيات الصمود والوحدة وقوة الإرادة في مواجهة الباطرون. لقد تعلم العمال والعاملات درسا سياسيا، وهو انه لا وجود لباطرون معزول في هذه البلاد، انه فرد من طبقة برجوازية استغلالية تحميها دولة،وتشرعن القوانين وتطبق التعليمات خدمة لمصالح البرجوازية، ضدا على حقوق وعرق جبين الطبقة العاملة.

يراهن الباطرون ومعه الأجهزة التي تحميه وتغطي على جرائمه، على طول المعركة في انتظار أن تفشل. إن بقاء الحماس ولحمة الوحدة بين العاملات والعمال مشروط بعامل التضامن بين العمال في نفس المعمل، وبين هؤلاء مع العمال والعاملات في بقية الأحياء الصناعية في المدينة وحتى القطاع على صعيد الإقليم وعلى الصعيد الوطني. إن الباطرونا تعرف وتعلم، أن شرط التضامن ضعيف أو هو شبه منعدم، لان طبقة الباطرونا وجهاز دولتها وجهت سهام قتل روح التضامن بين العمال، وزرعت عوامل التفرقة والتشتت في جسم الطبقة العاملة بدءا من التشتت النقابي إلى كبح تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة أو تعطيله.

فما هو المطلوب اليوم وبدون تأخير؟ إن العاملات والعمال المعتصمين من اجل حقوقهم المشروعة يعرفون الجواب؛ إنهم مصممون على الصمود. لكن توفير عوامل الصمود أصبح من واجبات القوى المناضلة التي تعي بأن لها مسؤولية تجميع الإمكانات، وحشد التضامن وجعله يرقى لإمداد المعركة بمقومات انتزاع المطالب رغم التضجيات الجسام.

علينا كقوى مناضلة سياسية ونقابية وجمعوية أن نلتحق بمعركة عاملات وعمال سيكوميك، وأن نضع كل ما نستطيعه لحماية المعركة وتحصينها. علينا بفضح هذه الجريمة التي يرتكبها الباطرون بحماية أجهزة الدولة جهويا ومركزيا. علينا أن نحول المعركة إلى شأن يهم ساكنة مدينة مكناس. علينا أن نجعل من التضامن مع هذه المعركة قضية تهم الطبقة العاملة وخاصة في قطاع النسيج وفي جميع الأنشطة المرتبطة به، علينا أن نحشد المساندة الدولية وفضح هذه البرجوازية الطفيلية ببلادنا المسنودة من أجهزة دولة فاشلة. بالتضامن تتقوى صخرة الصمود التي ستتكسر عليها غطرسة الباطرون وتواطؤ الأجهزة التي تحميه وهو يرتكب جريمة هضم حقوق العاملات والعمال.